

منهجية البخاري في التعامل مع الرواة

د. عبد الوهاب بن عبد العزيز الزيد^(*)

الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء

المستخلص: اشتدت عناية علماء الأمة بجمع أحاديث السنّة النبوية وحفظ الصحيح منها دون الضعيف والواهي، وكان ممن سمّت نفسه، وعلت همته لاشتراط شرط لم يشترطه أحد قبله: الإمام البخاري، فصنّف كتاباً جامعاً يوافق ما اتفق عليه جهابذة أهل هذا الفن وعلماؤه في الجرح والتعديل وعلل الحديث؛ ولكون مصنفه أعلم من يعرف شروط الصحيح من جهة الرواة جرحاً وتعديلاً ومروياتهم، كانت هذه الدراسة التي ترمي إلى إبراز الشرط الأعلى الذي نهجه البخاري في كتابه "الجامع الصحيح"، وبيان القيمة العلمية التي حظي بها كتاب "الجامع الصحيح" للإمام البخاري، وتقديمه على غيره من أهل عصره ومن بعدهم من أئمة هذا الفن، وبيان المنهج الذي سلكه البخاري، في التعامل مع الرواة على اختلاف أحوالهم وطبقات أصحابهم فيه، والتعريف بشرطه الأعلى في كتابه. وقد كان من أبرز النتائج: بيان إجماع الأئمة من العلماء والمحققين والمبشرين أصحاب الصنعة الحديثية على مكانة الإمام البخاري ومنزلته العلمية، وتلقي كتابه الجامع الصحيح بالقبول. والعبرة العلمية الانتقائية التي حظي بها في إخراج أحاديث "الجامع الصحيح" لكافة رواياته، وإبرازه لمفهوم الشرط الأعلى للصحيح، وأنه في كتابه "الجامع الصحيح" سلك مسلك أهل العلم من شيوخه ومن قبلهم مما اتفقوا عليه، ولم يختلفوا فيه. وكان من أبرز التوصيات: حث الجامعات على تكثيف الدراسات والبحوث لبيان المسالك التي سلكها البخاري في كتابه "الجامع الصحيح" ومقارنتها بكتبه الأخرى، وإبراز العناية بتميز الشرطين: "الشرط الأعلى للصحيح" الذي التزمه في صحيحه، والشرط "الأوسط" للصحيح الذي نهجه في كتبه الأخرى.

الكلمات المفتاحية: الصحيح الجامع، صحيح البخاري، منهج البخاري، الرواة المتكلم فيهم، شروط الصحيح.

Al-Bukhari's approach to dealing with narrators

D. Abdul Wahab bin Abdul Aziz Al – Zaid*

General Presidency for Scientific Research and Ifta

Abstract: The scholars of the nation increased their interest in compiling the Hadiths of the Sunnah and memorizing the authentic Hadiths without the weak. It was Al-Bukhari (may Allah have mercy on him) who collected the most authentic Hadiths in his book with conditions that were not set by anyone before him. His Hadith collection met the approval of the leading Hadith scholars in terms of Jarh and Ta'dil (invalidating or validating the uprightness of Hadith Narrators), and 'Ilal (blemishes that negatively affect the authenticity and validity of Hadith). Given that Al-Bukhari was the most knowledgeable scholar about the conditions of authentic Hadith in terms of validating and invalidating Hadith narrators and their narrations, this study is to show this high condition adopted by Al-Bukhari in his book of Al-Jami' Al-Sahih and the great scientific value of this book, giving Al-Bukhari precedence over the other Hadith scholars of his time and the succeeding Imams. This research also shows Al-Bukhari's approach to dealing with the different status and classes of Hadith narrators, and introduces his high condition in his book. The most prominent results include: pointing out the agreement of the high eminent imams and scholars of Hadith on the position and scientific status of Imam Al-Bukhari, and that his book Al-Jami' Al-Sahih was met with acceptance. Al-Bukhari had selective scientific genius that helped him in referencing the Hadiths of Al-Jami' Al-Sahih of all his narrators. The research also highlighted the concept of the high condition for the validity of Hadiths, and that Al-Bukhari followed in his book, Al-Jami' Al-Sahih, the course that his early sheikhs unanimously agreed upon. The most prominent recommendations included urging universities to intensify studies and research to clarify the course followed by Al-Bukhari in his book, Al-Jami' Al-Sahih, and to compare them with his other books, highlighting his care to distinguish between his two conditions: "the high condition of the authentic Hadith" that he adhered to in his Sahih, and "the middle condition of the authentic Hadith" that he adopted in his other books.

key words: Al-Jami' Al-Sahih, Sahih Al-Bukhari, approach of Al-Bukhari, narrators criticized by Hadith scholars, the condition of the authentic Hadith.

(*) An employee at the General Presidency for Scientific Research and Ifta

(*) موظف في الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء

البريد الإلكتروني: awalzaid@gmail.com

المقدمة

الحمد لله، والصّلاة والسّلام على رسول الله، نبينا محمّد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، أمّا بعد: فقد اشتدت عناية علماء الأمة بجمع أحاديث السنة النبوية، وحفظ الصحيح منها دون الضعيف والواهي، وكانت عنايتهم بالتأليف كعنايتهم بطلبه وتعلمه، فمنذ بواكير تعلم السنة، والأئمةُ يجتهدون في التمييز بين الصحيح وغيره، ويؤلفون الكتب والمصنفات في هذا الباب العظيم، كلٌّ بحسب قدرته وتحصيله؛ حتى برز في ذلك أئمة أحسنوا التصنيف، وأجادوا التأليف، وأتقن كل واحد منهم الشرط الذي أدى إليه اجتهاده، فاجتهد الأئمة في عصر التأليف أن يؤلف كل إمام كتاباً يوافق الشرط لديه في حجية الأحاديث والأخبار، فبرز الإمام مالك في الحجاز، وكان شرطه في موطنه أقوى شرط للصحيح من جهة الرواة، وأسانيدهم واتصالها، ومن جهة المتون، وموافقته لأصول أهل العلم، فنال بذلك الثريا، وأصبح نجمه لامعاً في مشارق الأرض ومغاربها، فقصده الناس والوفود: كبارهم وصغارهم؛ ليتلقوا عنه أصح كتاب وضع في زمانه بأعلى شرطٍ للصحيح يوافق عليه أعيان علماء دهره وأوانه، ثمّ تتابع أهل العلم في اقتفاء أثر الإمام مالك والسير على منواله حتى بداية القرن الثالث، فاتّسع التأليف، وكل إمام يجتهد، ويشترط بحسب علمه

وما رآه شرطاً عالياً في الصحيح وما شابهه، أو نال حظاً عند أهل العلم من شيوخه وأقرانه، منهم من صنف في علوم الحديث عامّة، دون التأليف في الصحيح خاصة، ومنهم: ابن المدني، وابن راهويّ، وأحمد بن حنبل، وكان شروط الصحيح عندهم ظاهرة للعيان، أعلاها وأدناها: فأعلاها: ما كان الشرط فيها عالياً قوياً في الضبط والإتقان والسلامة من الانقطاع والشذوذ والإعلال، وأدناها: ما كان دنيئاً نازلاً فيما تقدم وصفه من الضبط والاتصال، وانخراط شرط الشذوذ والإعلال. وكان ممّن سمت نفسه، وعلت همّته لاشتراط شرط لم يشترطه أحدٌ قبله: الإمام البخاري، فصنّف كتاباً جامعاً يوافق ما اتّفق عليه جهابذة أهل هذا الفن وعلماءه في الجرح والتعديل وعلل الحديث، ولكون مصنفه أعلم من يعرف شروط الصحيح من جهة الرواة جرحاً وتعديلاً ومرؤياًتهم، كانت هذه الدراسة التي تُبرز الشرط الأعلى الذي نهجه البخاري في كتابه "الجامع الصّحيح".

مشكلة البحث:

إن عدم وضوح الشرط الأعلى للصحيح الذي التزمه البخاري في صحيحه، والتعامل الموافق لقيّمته ومنزلته العلمية، نتج عنه التعامل مع الصحيح بما لا يوافق شرطه، ولا يوافي حقه العلمي؛ وهو غالب صنيع المشتغلين؛ ولذا وجب بيان الكيفية الصحيحة التي يجب

مع الرواة على اختلاف أحوالهم وطبقات أصحابهم في كتابه "الجامع الصحيح".

3. التعريف بشرط البخاري الأعلى في كتابه "الجامع الصحيح".

حدود البحث:

بيان شرط البخاري الأعلى في كتابه الجامع الصحيح، وإظهار المنهج الذي سلكه في إخراج أحاديث الرواة في صحيحه ممن اشتهر بطبقات الأصحاب، أو لم يشتهر، ومن تكلم فيهم، ومن اختلط، أو من اتهم ببدعة. الدراسات السابقة:

تنوّعت الدراسات العلميّة حول صحيح البخاري ومنهجه، بين دراسات علمية، وأبحاثٍ محكّمة، ومقالات، مما يشقّ حصره في هذه المقام؛ لأهمية كتاب "الصحيح" وعلو منزلته وشرفه بين كتب السنّة، ولم أقف على دراسة تناولت منهج البخاري في التعامل مع الرواة باستقلال على نحو ما قدّمت، لأمرين، وهما يمثلان الإضافة العلميّة لهذه الدراسة:

الأول: أنّ البخاري سلك في تصانيفه - غير "الصحيح" - ما أدّى إليه اجتهاده ونظره في الرجال والعلل، بينما في كتابه "الجامع الصحيح" سلك المسلك الذي اتفق عليه أهل العلم من شيوخه ومن قبلهم، ولم يختلفوا فيه.

الثاني: التنبيه على مفهوم "الشرط الأعلى

التعامل فيها مع الصحيح وفق الشرط الأعلى للصحيح الذي التزمه البخاري في صحيحه، وأن يعرف ويميّز ما هو الشرط الأعلى للصحيح، والشرط الأدنى منه؟. أهمية البحث وأسباب اختياره:

1. تعلق الدراسة بأصحّ كتب السنّة وأعلاها شأنًا، وأرفعها منزلة.

2. أهمية التعامل مع صحيح البخاري، والتفريق بين شرطه في الصحيح، وشرطه في كتبه الأخرى.

3. ردّ الشبهات والطعون المزعومة حول رواية صحيح البخاري.

4. المشاركة في الندوة العلميّة المنعقدة في الرياض في جامعة الملك سعود بعنوان: "صحيح البخاري والقراءات المعاصرة".

أهداف البحث:

1. إبراز القيمة العلميّة التي حظي بها كتاب "الجامع الصحيح" للإمام البخاري، وتقديره على غيره من أهل عصره ومن بعدهم من أئمة هذا الفن، قال ابن حجر: "لا ريب في تقديم البخاري ثم مسلم على أهل عصرهما ومن بعده من أئمة هذا الفن في معرفة الصحيح والمعلّل"⁽¹⁾.

2. بيان المنهج الذي سلكه البخاري في التعامل

(1) هدى الساري، لابن حجر (ص:346).

د. عبد الوهاب بن عبد العزيز الزّيد: منهجيّة البخاري في التّعامل مع الرواة

الشّهرة: أنّ من تُرجمَ له في تذكرة الحفّاظ فهو مشهور.
3. شرح الغريب من اللفظ، وضبط المشكل من:
الأسماء، والنّسب، والألقاب.

4. وضع الفهارس التي تيسر الاستفادة من
البحث.

خطّة البحث:

تكوّن الخطّة من: مقدمة، وتمهيد، ومبحثين،
وخاتمة، وفهارس.

المقدمة تشتمل على: مشكلة البحث وأهميته،
وأسباب اختياره، وأهدافه، وحدوده، والدراسات
السابقة، ومنهج البحث وإجراءاته.

التمهيد: ترجمة موجزة للإمام البخاري، وبيان
منزلته العلميّة، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ترجمة موجزة للإمام البخاري.

المطلب الثاني: منزلة الإمام البخاري العلميّة،
وكتابه "الجامع" عند أئمة الصّنعَة.

المبحث الأول: التعريف بشرط البخاري الأعلى
في صحّحه، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: حكاية تصنيف "الجامع الصحيح".

المطلب الثاني: التصنيف على الشرط الأعلى
للصّحيح.

المبحث الثاني: مسالك الإمام البخاري في إخراج
أحاديث رواه في "الجامع الصحيح"، وفيه سبعة مطالب:

للصّحيح"، والفرق بينه وبين "الشرط الأدنى أو
الأوسط للصّحيح"، وأن الشرط الأوسط: هو شرط
المعتدلين من أئمة الجرح والتّعديل: كالثوري، وابن
مهدي، وأحمد، وابن المديني، وغيرهم، بينما الشرط
الأعلى للصّحيح هو شرط المتشدّدين منهم، كمالك،
وشعبة، ويحيى بن سعيد، وغيرهم.

الثالث: أثر هذا الشرط في منهج البخاري الذي
التزمه في تعامله مع الرواة وأصحابهم في جميع طبقاتهم.
منهج البحث:

المنهج الاستقرائي الاستنباطي.

إجراءات البحث:

1. النّمذجة لكل منهج سلكه البخاري في تعامله
مع الرواة في صحّحه وفق الترتيب الآتي:

أ. الترجمة للراوي، وبيان أقوال الأئمة فيه جرحاً
وتعديلاً.

ب. بيان رأي البخاريّ في الراوي.

ج. بيان مسلك البخاري مع هذا الرّاوي في
"كُتبه عامّة".

د. بيان مسلك البخاري في التعامل مع الراوي
في كتابه "الصّحيح" خاصّة.

هـ. منهج البخاري في "صحّحه" في التعامل مع

هذا الصّنف من الرواة.

2. الترجمة للأعلام غير المشهورين، وضابط

التمهيد

التعريف بالإمام البخاري ومنزلته العلميّة بين

الأئمّة

المطلب الأول: ترجمة موجزة للإمام البخاري -.

✓ اسمه ونسبه: هو: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم ابن المغيرة بن بردزبه⁽²⁾، الجعفي مولاهم، أبو عبد الله بن أبي الحسن البخاري⁽³⁾ الحافظ، صاحب "الصحيح" إمام هذا الشأن والمقتدى به فيه والمعول على كتابه بين أهل الإسلام.

✓ مولده ونشأته: وُلِدَ في شوال سنة أربع وتسعين ومائة. نشأ يتيمًا، ورحل مع أمه وأخيه سنة عشر ومائتين.

✓ من شيوخه: سمع مرويات بلده من محمد بن سلام البيكندي⁽⁴⁾، ومحمد بن يوسف، وسمع ببلخ من: مكّي بن إبراهيم، وبغداد من: عقّان، وبالبحرّة من: أبي

المطلب الأول: مسلك البخاريّ في إخراج أحاديث الأئمّة "الحفّاظ المشهورين بطبقات الأصحاب".

المطلب الثاني: مسلك الإمام البخاريّ في إخراج أحاديث الأئمّة "الحفّاظ غير المشهورين بطبقات الأصحاب".

المطلب الثالث: مسلك البخاريّ في إخراج أحاديث "المتكلمّ فيهم غير المشهورين بالأصحاب".

المطلب الرابع: مسلك البخاريّ في إخراج أحاديث "الحفّاظ المختلطين".

المطلب الخامس: مسلك البخاريّ في إخراج أحاديث الحفّاظ "أصحاب النسخ الحديثية".

المطلب السادس: مسلك البخاريّ في إخراج أحاديث "المتكلمّ فيهم وحديثهم مقارب".

المطلب السّابع: مسلك البخاريّ في إخراج أحاديث الرواة "المتبدعة الغلاة".

شكر وتقدير:

ولا يفوتني في هذا المقام أن أتقدّم بجزيل الشكر - بعد شكر الله، تعالى - لجامعة الملك سعود، ممثلة في الأساتذة الفضلاء في قسم الحديث وعلومه، الذين أتاحوا لي فرصة المشاركة في الندوة العلمية الموسومة بـ "صحيح البخاري والقراءات المعاصرة".

* * *

(2) هكذا قيده ابن ماكولا، وهي لفظة بخاريّة، تعني بالعربية: "الزراع" ينظر: الإكمال (1/258)، وتعليق التعليق، لابن حجر (5/348).

(3) هذه النسبة إلى البلد المعروف بها وراء النهر يقال لها: بخارا، خرج منها جماعة من العلماء في كل فن يجاوزون الحد، ومنهم الإمام البخاري. ينظر: الأنساب، للسّمعاني (2/107).

(4) "من بلاد ما وراء النهر على مرحلة من بخارى إذا عبرت النهر، لها ذكر في الفتوح". الأنساب (2/404).

المطلب الثاني: منزلة الإمام البخاري، وكتابه "الجامع"

عند أئمة الصنعة:

تواترت أقوال الأئمة، وأجمعت على تعظيم قدر البخاري، وتلقي تصانيفه بالقبول، وكان ممن أثنى عليه من الأئمة ممن هم من شيوخته:

الإمام أحمد بن حنبل قال: "ما أخرجت خراسان مثل محمد بن إسماعيل"⁽⁹⁾.

وقال حاتم بن منصور⁽¹⁰⁾: "محمد بن إسماعيل آية من آيات الله في بصره ونفاذه في العلم"⁽¹¹⁾.

وقد حكى التواتر من الأئمة على مكانة الإمام البخاري، وعلو شأنه الإمام النووي، قال: "واعلم أن وصف البخاري - رحمه الله - بارتفاع المحل والتقدم في

عاصم والأنصاري، وبالكوفة من: عبيد الله بن موسى، وبمكة من: المقرئ، وبالشام من: أبي المغيرة والفريابي، وبسقلان: من آدم، وبحمص من: أبي اليمان، وبدمشق من: أبي مسهر، وصنّف وحدّث وما في وجهه شعرة، وكان رأساً في الذكاء، رأساً في العلم، ورأساً في الورع والعبادة.

✓ ومن تلاميذه: حدّث عنه: الترمذي، ومحمد بن نصر المروزي⁽⁵⁾ الفقيه، وصالح بن محمد جزرة، ومطين، وابن خزيمة، وخلق كثير.

✓ من مناقبه: قال ابن خيرونه⁽⁶⁾ سمعت البخاري يقول: "أحفظ مائة ألف حديث صحيح، وأحفظ مائتي ألف حديث غير صحيح". وقال ابن خزيمة: "ما تحت أديم⁽⁷⁾ السماء أعلم بالحديث من البخاري".

✓ وفاته: مات ليلة عيد الفطر سنة ست وخمسين ومائتين⁽⁸⁾.

للذهبي (2/104)، وسير أعلام النبلاء (12/391)، وتهذيب الكمال، للمزي (24/430)، وطبقات الشافعية، للسبكي (2/212)، وتهذيب التهذيب، لابن حجر (9/47)، وغيرها.

(9) تاريخ بغداد (2/340)، وطبقات الحنابلة (1/277)، وغيرها.

(10) هو: حاتم بن منصور أبو الطيب الكسبي، حدّث نيسابور. هكذا في "تاريخ نيسابور" (12/427) وجاءت "الكشي" بكسر الكاف وسين مهملة في "السّير" (18/341)، وقد بوّب ابن ماكولا في الإكمال لكليهما فقال: "باب الكشي والكشي: أما الكشي بالسين المهملة فجماعة كثيرة ينسبون إلى كس بلد يقارب سمرقند، منه جماعة من المحدّثين والعراقيون وغيرهم، يقولونه بفتح الكاف، وربما صحّفه بعضهم فقاله بالشين المعجمة، وهو خطأ". ينظر: الإكمال (7/144).

(11) تعليق التعليق (5/410).

(5) "هذه النسبة إلى «مرو الشاهجان»، وإنما قيل له: «الشاه جان» يعني: (الشاه جاني) موضع الملوك ومستقرّهم". الأنساب (12/207).

(6) هكذا قيده ابن ماكولا، وهو: "أبو الفضل محمد بن عبد الله بن محمد بن خيرونه الهروي، حدّث عن: علي بن محمد بن عيسى الخزاعي. حدّث عنه: الحافظ أبو بكر أحمد بن محمد بن غالب البرقاني الخوارزمي. الإكمال (2/352).

(7) "أي: ما ظهر منها". لسان العرب (12/9 مادة: آدم).

(8) ينظر في ترجمته: تاريخ بغداد (2/632)، وتذكرة الحفاظ،

الصحيح لست عشرة سنة خرّجته من ستمائة ألف حديث، وجعلته حُجّة فيما بيني وبين الله، تعالى" (14).

* * *

المبحث الأول: التّعريف بالشرط الأعلى للبخاري في

كتابه "الجامع الصّحيح":

المطلب الأول: حكاية تصنيف "الجامع الصّحيح":

في نهاية القرن الثاني وبداية القرن الثالث استمر التصنيف المحكم للأحكام، واشترط الصحة فيما ساغ لمصنّفه من التزام الشرط الأدنى أو الأعلى، والاجتهاد في ذلك بحسب كُُلِّ إمام، فاجتهد كلُّ إمام، وانبرى لتأليف الأحكام والسنة وفق ما اشترطه وحقّقه، فتفاوتت بذلك التصانيف، واشتهر منها ما علا شرطه المحكم، ووصل إلى أعلى شرطٍ اتفق عليه أئمة هذا الفن وجهابذته.

إلا أن أحدهم لم ينظر لشرطه هو ولا لتحقيقه واجتهاده، بل سمّت نفسه، وعلت همته لاشتراط شرطٍ لم يشترطه أحدٌ من قبله، وهو اختيار "الشرط الأعلى للصحيح" الذي يوافق ما اتفق عليه جهابذة هذا الفن وعلماءه في الجرح والتعديل وعلل الحديث.

فصنّف كتاباً جامعاً يوافق شرطهم لا شرطه هو، وبذلك أصبح كتابه الكتاب المقبول عند الجميع؛ لعلو شرطه في الصحيح؛ ولكون مصنّفه أعلم من

هذا العلم على الأمثال والأقران متفقٌ عليه فيما تأخر وتقدّم من الأزمان، ويكفي في فضله أن معظم من أثنى عليه ونشر مناقبه، شيوَّخه الأعلام المبرزون والحدائق المتقنون... إلى أن قال: "ويوضح لك ذلك ما أشرت إليه من أقوال أعلام أئمة المسلمين أولي الورع والدين، والحفاظ النقاد المتقنين، الذين لا يجازفون في العبارات، بل يتأملونها، ويجرّونها، ويحافظون على صيانتها أشد المحافظات" (12).

وقال الحافظ ابن حجر، بعد أن ساق أقوال الأئمة المتقدمين في الثناء عليه: "ولو فتحت باب ثناء الأئمة عليه ممن تأخر عن عصره لفني القرطاس، ونفدت الأنفاس؛ فذاك بحرٌ لا ساحل له" (13).

ومن أجل تلك المكانة والمنزلة التي حظي بها الإمام البخاري عند أئمة هذا الفن علماء ومصنّفين ومحقّقين، برزت وظهرت وشاعت تصانيفه العلمية التي كان من أزكاها وأعلاها وأشرفها منزلة: كتابه "الجامع الصّحيح"، الذي قال فيه: "ما وضعت في كتابي الصحيح حديثاً إلا اغتسلت قبل ذلك وصليت ركعتين". وقال: "ما أدخلت فيه -يعني الجامع الصحيح- حديثاً إلا بعد ما استخرت الله - تعالى - وصليت ركعتين وتيقنت صحته". وقال: "صنفت كتابي

(12) تهذيب الأسماء واللغات (76/1).

(13) هدى السّاري (ص: 485).

(14) تاريخ بغداد (2/322)، وطبقات الحنابلة (1/276).

وَمَا يَعْتَرِينَا الْأَسْفُ لَهُ إِلَّا يَعْرِفُ وَيُمَيِّزُ مَا هُوَ
الشرط الأعلى للصَّحيح، والشرط الأدنى منه،
وسأمثل لذلك بمثالٍ من "الجامع الصَّحيح"⁽¹⁵⁾ أيَّن فيه
كيف التزم البخاري في صحيحه بالشرط الأعلى للرواة
في الصحيح:

✦ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ: المحدث المعروف صاحب
المغازي، فمن جهة عدالته، اختلفت فيه أقوال النقاد ما
بين موثِّقٍ له، ومتوسطٍ فيه، وأشدَّ ما قيل فيه عن الإمام
مالك، وأما من جهة رأي الإمام البخاري فيه فإنه يرى
ثقتَه وصدقه، فذكر في حقه ثناءً أحمد وابن المديني، وابن
مَعِينٍ في حقه وتعديله⁽¹⁶⁾.

✦ الحكم على الرَّاوي:

الأصل والقاعدة: أن اتفاق الأئمة على ضبط
الرَّاوي وصدقه، وعدم القدح فيه من إمام معتبر شرطٌ
أعلى للصَّحيح؛ لذا لم يكن ابن إسحاق على الشرط
المذكور موافقاً للشرط الأعلى للصَّحيح عند البخاري لم
يجتج به في "صحيحه" ولو في حديثٍ واحد؛ لكونه
تُكَلِّم فيه من إمام معتبر⁽¹⁷⁾؛ فالتزم البخاري شرطه،

(15) نظراً لكون هذا البحث شرطه التعميد والاختصار، لا البسط
والإسهاب.

(16) وسيأتي تفصيل ذلك في المطلب الثالث من الدراسة (ص: 19).

(17) هو: مالك بن أنس.

يعرف شروط الصحيح من جهة الرواة جرحاً وتعديلاً،
والمشاهير وطبقات أصحابهم، واتصال الأسانيد وصلاتاً
وانقطاعاً، ومن جهة المتون معروفها ومنكرها،
ومرفوعها ومنقطعها، فاجتمع الأمران: أعلى شرط
للصحة، وإمامة المصنف، مع الإخلاص وصدق النية.

وبذلك نال هذا الكتاب الرتبة العليا، والحظ
الأوفر، والإجماع المنقطع النظر، وأصبحت لصحيح
البخاري حرمة باتفاق علماء الإسلام على اختلاف
مذاهبهم وتنوعها، فتهافت أمامه تصانيف غيره من
المؤلفات والتصانيف، فأصبح هذا الكتاب (الجامع
الصحيح) المثال للشرط الأعلى للصَّحيح؛ فمن شابهه
وأخذ بشرطه؛ جاوز القنطرة، ومن نزل عن شرطه
أصبح عرضة للأخذ والرد والمناقشة.

المطلب الثاني: التَّصنيف على الشرط الأعلى للصَّحيح:

شروط الصَّحيح تتفاوت، فمنها: الأعلى
والأوسط والأدنى، ونعني بالتَّصنيف على "الشرط
الأعلى": ذلك الشرط الذي سلكه المتشدِّدون من
الأئمة الحفاظ أئمة أهل النَّقد والصَّنع الحديثية: كمالك،
وشعبة، ويحيى بن سعيد، وغيرهم، وبالشرط الأوسط:
شرط المعتدلين منهم من أئمة الجرح والتَّعديل:
كالثوري، وابن مهدي، وأحمد، وابن المديني وغيرهم،
ونعني بالشرط الأدنى للصَّحيح: شرط المتساهلين
منهم، كالعجلي، وابن حبان، وغيرهما.

أولاً: ترجمة "قتادة" والتعريف بـ "طبقات أصحابه".
ثانياً: مسلك البخاري في صحيحه في التعامل مع
"أصحاب قَتادة".

ثالثاً: منهج البخاري في صحيحه في التعامل مع
"المشهورين بطبقات الأصحاب".

أولاً: ترجمة قَتادة والتعريف بـ "طبقات أصحابه":

✓ اسمه ونسبه ومولده: هو: قَتادة بن دَعَامَةَ
ابن قَتادة بن عزيز بن عمرو بن ربيعة، السَّدُوسِيُّ⁽¹⁸⁾،
أَبُو الخَطَّابِ البَصْرِيِّ، كان أكمه⁽¹⁹⁾، ولد سنة إحدى
وستين⁽²⁰⁾.

✓ من شيوخه وتلاميذه: روى عن أنس بن
مالك، وسعيد بن المسيَّب، وخلق. وعنه: حماد بن سلمة،

(18) هذه النسبة إلى جماعة قبائل، منها سَدُوس بن شَيْبَانَ بن بكر، وهو
في ربيعة، وهو سَدُوس بن ذهل بن ثعلبة، ومنهم: قَتادة بن دَعَامَةَ.
الأنساب (7/ 102).

(19) ينظر في ترجمته: الطبقات، لابن سعد (7/ 229)، والتاريخ
الكبير، للبخاري (7/ 185)، والثقات، للعجلي (2/ 215)،
والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (7/ 133)، وتهذيب الكمال
(23/ 498) وسير أعلام النبلاء (5/ 269)، والكاشف
(2/ 134)، والمغني (2/ 522)، وميزان الاعتدال (3/ 385)،
وتهذيب التهذيب (3/ 428)، وتقريب التهذيب (ص: 453)،
وغيرها.

(20) قاله عمرو بن علي، ينظر: تهذيب الكمال (23/ 498)، وعن يحيى
بن معين، ينظر: مولد العلماء ووفياتهم (1/ 167).

وعمد للتعليق له، أو ذكره في المتابعات والشواهد فقط،
بينما نجدّه احتجَّ به في كتبه الأخرى غير (الصحيح)؛
كالأدب المفرد، وخلق أفعال العباد، وغيرها.

* * *

المبحث الثاني: مسالك الإمام البخاري في التعامل مع

أحاديث رواه في "الجامع الصحيح":

المطلب الأول: مسلك البخاري في إخراج أحاديث

الأئمة الحفاظ المشهورين بـ "طبقات الأصحاب":

ما هو المنهج الذي سله في اختيار انتقى من
أخرج لهم في صحيحه؛ كنافع والزُّهري وقَتادة
والأعمش، وغيرهم؟:

انتهج البخاري الشرط الأعلى في التوثيق
والضبط؛ فلم يُخرِّج من أحاديث هؤلاء - الحفاظ
المشهورين بطبقات الأصحاب - إلا عن أثبت أصحابهم
من الطبقة الأولى، وبعض من الثانية التي هي مع الأولى،
وترك الطبقات الأخرى من الثالثة إلى التاسعة، احتجاجاً
دون المتابعة والاستشهاد.

ونضرب مثلاً لأحد أعيان هذا النوع من الحفاظ
المشهورين بطبقات الأصحاب وهو: قَتادة بن دَعَامَةَ
السَّدُوسِيُّ البَصْرِي - رحمه الله، تعالى - ولكي تُبيِّن كيفية
تعامل البخاري مع قَتادة وأصحابه في كتابه "الجامع
الصحيح"، نبدأ بترجمة قَتادة والتعريف بطبقات
أصحابه، وذلك كما يلي:

د. عبد الوهاب بن عبد العزيز الزيد: منهجية البخاري في التعامل مع الرواة

- وشُعبة بن الحجاج، وأبو عوانة، وجمع (21).
- مكحول؟ قال: لا، بل قتادة" (24).
- ✓ من أقوال أئمة الجرح والتعديل في قتادة:
- قال عبد الرزاق: "سمعت معمرًا يحدث عن قتادة أنه أقام عند سعيد بن المسيب ثمانية أيام، فقال له في اليوم الثالث: ارتحل - يا أعمى - فقد أنزفتني".
- وقال سلام بن مسكين (22): "حدثني عمرو بن عبد الله، قال: لما قدم قتادة على سعيد بن المسيب، فجعل يسأله أياماً وأكثر، فقال له سعيد: أكل ما سألتني عنه تحفظه؟ قال: نعم. سألتك عن كذا، فقلت فيه كذا، وسألتك عن كذا، فقلت فيه: كذا، وقال فيه الحسن: كذا، حتى ردَّ عليه حديثاً كثيراً. قال: يقول سعيد: ما كنت أظنُّ أن الله خلق مثلك".
- وقال شعبة: "حدثتُ سُفيانَ بحديثٍ عن قتادة، فقال لي: وكان في الدنيا مثل قتادة" (23).
- قال معمر: قلت للزهري: أقتادة أعلم عندك، أم
- وقال عبد الرزاق، عن معمر، عن قتادة: "ما قلت لمحدث قط: أعد علي، وما سمعت أذناي شيئاً قط إلاَّ وعاه قلبي" (26). وقال إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين: "ثقة" (27).
- وقال أبو زرعة: "قتادة من أعلم أصحاب الحسن" (29).
- وقال أبو حاتم: "سمعت أحمد بن حنبل، وذكر قتادة، فأطنب في ذكره، فجعل ينشر من علمه وفقهه ومعرفته باختلاف والتفسير، ووصفه بالحفظ والفقه، وقال: قلماً تجد من يتقدمه، أما المثل فلعل" (30).
- وقال - أيضاً - : "أثبت أصحاب أنس الزهري
-
- (24) الطبقات الكبرى (9/ 228)، وتهذيب الكمال (23/ 511)،
والتهذيب (3/ 429).
- (25) سؤالات الأجرى، لأبي داود (ص: 213).
- (26) تهذيب الكمال (23/ 512)، والتهذيب (3/ 429).
- (27) وفي رواية الدارمي (ص: 43): "قلت له: والزهري أحب إليك في سعيد بن المسيب أو قتادة؟ فقال: كلاهما".
- (28) وفي الجرح والتعديل: "أعلى" (7/ 135).
- (29) الضعفاء، لأبي زرعة (3/ 924)، وتهذيب الكمال (23/ 516)،
وتهذيب التهذيب (3/ 430).
- (30) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (7/ 134-135).
-
- (21) وقد استقصاهم المزي في كتابه في ترجمته وفي تراجم غيره ضمناً.
ينظر تهذيب الكمال، للمزي (23/ 498-506).
- (22) سلام بن مسكين بن ربيعة الأزدي النمري، أبو روح البصري،
عن: الحسن وثابت. وعنه: ابنه القاسم، والقطان. قال الذهبي:
"قال أحمد: ثقة كثير الحديث". وقال ابن حجر: "ثقة رُمي
بالقدر، من السابعة" ينظر: الكاشف (1/ 747) التقريب
(ص: 261).
- (23) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد رواية ابنه (3/ 242).

✓ **الطبقة الثانية:** وهم أصحابه الثقات الحفاظ الذين لازموا، ولكنهم أقل ضبطاً لحديثه من أصحاب الطبقة الأولى، ومنهم: أبان بن يزيد العطار البصري، وحماد بن سلمة البصري، وأبو عمرو الأوزاعي الشامي.

✓ **الطبقة الثالثة:** وهم أصحابه الثقات الحفاظ الذين لازموا، ولكنهم أقل ضبطاً لحديثه من أصحاب الطبقة الثانية، ومنهم: شيبان بن عبد الرحمن النحوي البصري نزيل الكوفة، وحسين بن ذكوان المعلم البصري، وحجاج بن حجاج الباهلي البصري الأحول⁽³⁶⁾.

✓ **الطبقة الرابعة:** وهم أصحابه الثقات الحفاظ الذين لازموا، ولكنهم أقل ضبطاً لحديثه من أصحاب الطبقة الثالثة، ووقعت لهم أوهام وأغلاط في حديثه، ومنهم: همام بن يحيى العوذى - إذا حدث من حفظه -، وأبو عوانة الوضاح الشكري الواسطي، وسليمان ابن طرخان التيمي البصري، وجريير بن حازم الأزدي البصري، ومعمّر بن راشد البصري اليماني، ويزيد ابن إبراهيم التستري نزيل البصرة.

(36) هو: حجاج بن حجاج الباهلي البصري الأحول، عن: الفرزدق، وقتادة، وعدة. وعنه: إبراهيم بن طهمان، ويزيد ابن زريع، قال الذهبي: "وثقوه" وقال ابن حجر: "ثقة، من السادسة" الكاشف (1/ 312)، والتقريب (ص: 152).

ثم قتادة، قال: وهو أحب إلي من أيوب ويزيد الرشك إذا ذكر الخبر، -يعني إذا صرح بالسماع-⁽³¹⁾.

قال عمرو بن علي: "ولد سنة 61 ومات سنة سبع عشرة ومائة"⁽³²⁾.

قال الذهبي: "الحافظ المفسر، عن عبد الله بن سرجس وأنس، وعنه: أيوب وشعبة وأبو عوانة"⁽³³⁾.

وقال ابن حجر: "ثقة ثبت، يُقال: ولد أكمه، وهو رأس الطبقة الرابعة"⁽³⁴⁾. روى له أصحاب الكتب الستة.

طبقات أصحاب قتادة:

ومن كلام أئمة العلل والجرح والتعديل⁽³⁵⁾ ظهر

لي أن أصحاب قتادة على تسع طبقات، وهي كالتالي:

✓ **الطبقة الأولى:** وهم أصحابه الثقات الأثبت الذين لازموا وضبطوا حديثه وأتقنوه، وهم: هشام الدستوائي، وشعبة بن الحجاج، وسعيد بن أبي عروبة، ورابعهم: همام بن يحيى العوذى البصري، -إذا حدث من كتابه-

(31) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (7/ 135).

(32) تهذيب الكمال (23/ 498)، وتهذيب التهذيب (3/ 430).

(33) الكاشف (2/ 314 ترجمة: 4551).

(34) التقريب (ص: 453 ترجمة: 5518).

(35) ينظر تاريخ يحيى بن معين برواية الدارمي (ص: 50) والدورى (2/ 159)، وشرح علل الترمذي لابن رجب (2/ 139)، وتهذيب التهذيب (11/ 69)، (10/ 168)، (4/ 66)، (4/ 64)، (2/ 200) وغيرها.

الواسطي⁽³⁹⁾، وخالد بن قيس الحُدَّاني البصري⁽⁴⁰⁾، وغيرهما.

✓ الطبقة الثامنة: وهم الصَّدوقون المتكلم فيهم الذين رووا عنه، ووقعت لهم أغلاط وأوهام عنه، ومنهم: محمد بن سليم أبو هلال الرَّاسبي البصري⁽⁴¹⁾، وموسى بن خلف العمِّي البصري⁽⁴²⁾، وحمَّاد بن الجعد

(39) أيوب بن أبي مسكين، ويقال: ابن مسكين، التميمي أبو العلاء القصاب الواسطي، عن: المقبري، وقتادة، وعنه: يزيد ابن هارون، وخلق. قال الذهبي: "وثقه جماعة وقد لُين". وقال ابن حجر: "صدوق له أوهام، من السابعة". ينظر: الكاشف (1/ 262)، والتقريب (ص: 119).

(40) هو: خالد بن قيس الحُدَّاني، عن: عطاء وقتادة، وعنه: أخوه نوح، ومسلم بن إبراهيم. قال الذهبي: "ثقة". وقال ابن حجر: "صدوقٌ يغرب، من السابعة. الكاشف (1/ 368)، والتقريب (ص: 190).

(41) هو: محمَّد بن سليم أبو هلال الراسبي البصري، عن: الحسن، ومحمد، وقتادة. وعنه: بن مهدي، وطالوت وغيرهم، قال الذهبي: "وثقه أبو داود، وقال ابن معين: صدوق. وقال النسائي: ليس بالقوي". وقال ابن حجر: "هو صدوقٌ، فيه لين، من السادسة". ينظر: الكاشف (2/ 176) والتقريب (ص: 481).

(42) هو: موسى بن خلف العمِّي، أبو خلف العابد، عن: قتادة، ويحيى بن أبي كثير، وعنه: ابنه عبد الحميد وخلف، وعفان. قال الذهبي عن عفان: ما رأيت مثله قطَّ كان يعد من البُدلاء. وقال أبو حاتم: صالح الحديث. وقال ابن حجر: "صدوق عابد له أوهام، من السابعة". ينظر: الكاشف (2/ 303)، والتقريب (ص: 550).

✓ الطبقة الخامسة: وهم الثقات الحفَّاظ الذي رووا عنه، ووقعت لهم أغلاط أو اضطراب عنه، ومنهم: سلام بن أبي مُطيع البصري⁽³⁷⁾، وعمرو بن الحارث المصري، وعمران بن داور العمِّي القطَّان البصري⁽³⁸⁾ الذي رُمي برأي الخوارج، ولم يكن داعية.

✓ الطبقة السادسة: وهم الثقات الحفَّاظ الذين رووا عنه، ولم يكثروا عنه، فتميّز روايتهم عن غيرهم، ومنهم: قرّة بن خالد السَّدوسي البصري، ومُسعر بن كِدَام الهلالي الكوفي، والليث بن سعد الفهمي المصري.

✓ الطبقة السابعة: وهم الثقات المتكلم فيهم الذين رووا عنه، ووقعت لهم أغلاط وأوهام عنه، ومنهم: أيوب بن مسكين أبو العلاء التميمي

(37) هو: سلام بن أبي مطيع أبو سعيد الخزاعي، مولاهم البصري، قال الذهبي: "عن أبي عمران الجوني وقتادة. وعنه: ابن مهدي، وهُدبَة، قال أحمد: ثقةٌ صاحب سنة، وقال ابن عدي: ليس بمستقيم في قتادة خاصّة، وله غرائب. يعدُّ من خطباء أهل البصرة وعقلائهم". وقال ابن حجر: "ثقةٌ صاحب سنة. في روايته عن قتادة ضعف، من السابعة". ينظر: الكاشف (1/ 474) والتقريب (ص: 261).

(38) هو: عمران القطَّان أبو العوام بن داور، عن الحسن وبكر المزني. وعنه: ابن مهدي وعمرو بن مرزوق، وجمع، قال الذهبي: "أفتى إبراهيم بن عبد الله بالخروج، ضعّفه النسائي، ومشاه أحمد وغيره". وقال ابن حجر: "صدوقٌ يهَّم ورُمي برأي الخوارج من السابعة". الكاشف (2/ 93) والتقريب (ص: 429).

المُهْدَلِي البصري⁽⁴³⁾ - وقد اختلطت عليه كتبه - وغيرهم. **✓ الطبقة التاسعة:** وهم الضعفاء والمتهمون الذين رووا عنه، ومنهم: سعيد بن بشير الشَّامي⁽⁴⁴⁾، وصالح بن بشير أبو بشر البصري⁽⁴⁵⁾، وعُمر بن نبهان البصري⁽⁴⁶⁾، ومحمد بن عبيد الله العَرَزَمِي الكوفي⁽⁴⁷⁾.

(43) هو: حماد بن الجعد المُهْدَلِي البصري، عن: قتادة، وثابت. وعنه: أبو داود الطيالسي، وهُدْبَةَ. قال الذهبي: "الين". وقال ابن حجر: "ضعيفٌ من السابعة". ينظر: الكاشف (348/1)، والتقريب (ص: 177).

(44) هو: سعيد بن بشير الأزدي مولاهم أبو عبد الرحمن أو أبو سلمة الشَّامي، أصله من البصرة، عن قتادة والزهري وعنه بن مهدي وأبو مسهر وأبو الجماهر أو واسط. قال الذهبي: "قال البخاري: يتكلمون في حفظه، وهو يمتل. وقال دحيم: ثقة، كان مشيختنا يوثقونه. كان قدرياً"، وقال ابن حجر: "ضعيفٌ، من الثامنة". الكاشف (432/1)، والتقريب (ص: 234).

(45) هو: صالح بن بَشِير بن وادع المُرِّي أبو بشر البصري القاص الزَّاهد، عن: الحسن ومحمد. وعنه: يونس المؤدَّب، ويحيى بن يحيى، وخالد بن خدّاش. قال الذهبي: "ضعفوه"، وقال أبو داود: لا يكتب حديثه". وقال ابن حجر: "ضعيفٌ من السابعة". ينظر: الكاشف (493/1) والتقريب (ص: 271).

(46) هو: عُمر بن نَبْهَانَ العبدي، ويقال: العُرِّي البصري، خال: محمد بن بكر. عن: الحسن، وقاتدة. وعنه: سلم بن قتيبة، وجماعة. قال الذهبي: "ضعفوه". وقال ابن حجر: "ضعيفٌ، من السابعة". ينظر: الكاشف (70/2) والتقريب (ص: 417).

(47) هو: محمد بن عبيد الله بن أبي سليمان العَرَزَمِي الفزاري، أبو عبد الرحمن الكوفي. عن عطاء، ومكحول، وعنه: شُعبة، والعقدي، ويزيد بن هارون. قال الذهبي: "قال أحمد: ترك الناس

ثانياً: مَسَلْتُ البُخَارِيَّ فِي (الجامع الصَّحيح) فِي التَّعَامِلِ مَعَ أَصْحَابِ قَتَادَةَ:

اتبع البخاريُّ في الجامع الصَّحيح الشرطَ الأعلى للصَّحيح - كما تقدَّم بيانه - فاعتمدَ في إخراجِ حديثِ قَتَادَةَ على أوثقي أصحابه - أصحابِ الطَّبَقَةِ الأولى - وأكثر من الرواية عن قَتَادَةَ عنهم، وهم:

1. هشامُ بن أبي عبد الله، أبو بكر الدَّستوائيُّ البصري (ت: 154)⁽⁴⁸⁾.

2. وسعيد بن أبي عروبة مهران، أبو النَّضر اليشكريُّ مولاهم البصري (ت: 156)⁽⁴⁹⁾.

3. وشعبة بن الحجاج الحافظ أبو بسطام العتكيُّ واسطيُّ سَكَنَ البصرة (ت: 160)⁽⁵⁰⁾.

4. وهَمَّامُ بن يحيى بن دينار العَوْذِيُّ، أبو عبد الله - أو أبو بكر - البصري (ت: 163)⁽⁵¹⁾.

✓ وأما الطبقة الثانية والثالثة والرابعة:

وهم أصحابه الثقات الذين لازموه، ولكنهم أقلُّ ضبطاً لحديثه من أصحاب الطبقة الأولى، ووقعت لهم

حديثه". وقال ابن حجر: "متروك، من السادسة". ينظر: الكاشف (197/2)، والتقريب (ص: 494).

(48) منها: (44، 128، 268، 291، 465، 531، 581) وغيرها.

(49) ومنها: (268، 284، 531، 576، 709، 750) وغيرها.

(50) ومنها: (268، 284، 531، 576، 709، 750) وغيرها.

(51) ومنها: (321، 357، 597، 788، 1751) وغيرها.

القطان البصري، روى له رواية واحدة متبعة⁽⁵⁵⁾.
ثالثاً: منهج البخاري في صحيحه في التعامل مع
المشهورين بطبقات الأصحاب:

تقدم أن البخاري في كتابه "الجامع الصحيح"
التزم أن يروي حديث قتادة عن أثبت أصحابه، من
الطبقة الأولى، وكان اعتماده على روايتهم عنه، وروايته
حديثه عنهم هو الشرط الأعلى للصحيح، وأخرج
لأصحاب الطبقات الأخرى ما توبعوا عليه.

وما سلكه البخاري مع قتادة وأصحابه هو ما
سلكه مع الأئمة الحفاظ المشهورين بطبقات الأصحاب؛
كنافع مولى بن عمر، والأعمش، وغيرهم.

المطلب الثاني: مسلك البخاري في إخراج أحاديث الأئمة
"الحفاظ غير المشهورين بطبقات الأصحاب":

وما هو الشرط الذي بموجه انتقى منها من
أخرجه لهم في صحيحه: كيحيى بن سعيد الأنصاري،
ومالك بن أنس، وابن أبي ذئب، وابن جريح،
وابن عيينة، ويحيى بن أبي كثير، ومنصور بن المعتمر،
وعبد الملك بن أبي سليمان، وأيوب، وهشام الدستوائي،
ومعمر، وحماد بن زيد، وهشيم، وسعيد بن عبد العزيز
الدمشقي، والليث بن سعد، وغيرهم.

وفي هذا المسلك انتهج البخاري الشرط الأعلى

أوهام وأغلاط في حديثه؛ ولذا لم يخرج لهم البخاري إلا
ما توبعوا عليه من أصحاب الطبقة الأولى، وهؤلاء هم:
أبان بن يزيد العطار، وشيبان بن عبد الرحمن النحوي
البصري نزيل الكوفة، وحسين بن ذكوان المعلم
البصري، وحبّاج بن حبّاج الباهلي البصري الأحول،
وحمّاد بن سلمة البصري، وأبو عوانة الوضاح الإشكري
الواسطي، وسليمان بن طرخان التيمي البصري، وجريز
بن حازم الأزدي البصري، ومعمر بن راشد البصري
البياني، ويزيد بن عبد الله التستري نزيل البصرة.

✓ وأما باقي الرواة عن قتادة، وهم أصحاب
الطبقة الخامسة إلى التاسعة:

فلم يخرج لهم سوى أحاديث يسيرة، وكلها
محفوفة عن قتادة، وغالبهم ليس له عند البخاري سوى
حديث أو حديثين، وهم: مسعر بن كدام الكوفي، وعمرو
بن الحارث المصري، وقرّة بن خالد السدوسي، ومحمد بن
سليم أبو هلال الراسبي البصري: روى عنه حديثاً واحداً
متابعة⁽⁵²⁾، وموسى ابن خلف العمي البصري: روى عنه
حديثاً واحداً متبعة⁽⁵³⁾، وحمّاد ابن الجعد الهذلي
البصري: روى له حديثاً واحداً متبعة⁽⁵⁴⁾، وعمران

(52) حديث (5911).

(53) حديث (2527).

(54) حديث (1986).

(55) حديث (1593).

✓ من شيوخه وتلاميذه: روى عن: عامر بن عبد الله بن الزبير بن العوام، والزُّهري، وأيوب السَّخْتِيَّاني، وخلق. وعنه: الزُّهري، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وهما من شيوخه، والأوزاعي، والثوري، وشعبة ابن الحجاج، وغيرهم⁽⁵⁷⁾. روى له أصحاب الكتب الستة⁽⁵⁸⁾.

✓ أقوال الأئمة في الإمام "مالك بن أنس":

قال محمد بن إسحاق الثقفي⁽⁵⁹⁾: سئل محمد ابن إسماعيل البخاري عن أصحِّ الأسانيد، فقال: "مالك عن نافع عن بن عمر"⁽⁶⁰⁾.

(57) ينظر في ترجمته: الطبقات الكبرى (192/7)، والجرح والتعديل (204/8)، ومشاهير علماء الأمصار، لابن حبان (ص:223)، وطبقات الفقهاء (ص:67)، وتهذيب الكمال (91/27)، وسير أعلام النبلاء (48/8)، والتهذيب (5/10)، وطبقات الحفاظ، للسيوطي (ص:96)، وغيرها.

(58) تهذيب الكمال (91/27)، والتهذيب (5/10)، والكاشف (234/2)، والتقريب (ص:516).

(59) هو: محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن مهران بن عبد الله أبو العباس السراج، مولى ثقيف، سمع: قتيبة بن سعيد، وإسحاق بن راهويه، وخلقاً كثيراً من أهل خراسان، وبغداد، والكوفة، والبصرة، والحجاز. روى عنه: البخاري، ومسلم، وأبو حاتم الرازي، كان من المكثرين الثقات الصادقين الأئمة، عني بالحديث، وصنف كتباً كثيرة وهي معروفة مشهورة. ينظر تاريخ بغداد (56/2).

(60) تاريخ دمشق، لابن عساكر (56/28) وتهذيب الكمال (110/27)، والتهذيب (6/10) وغيرها.

في التوثيق والضبط حيث لم يخرج من أحاديث هؤلاء - الحفاظ غير المشهورين بطبقات الأصحاب - إلا عن أثبت أصحابهم والرواة عنهم ممن لازمهم، وضبط حديثهم وأتقنه، وترك من لم يضبط حديثهم، ويتقنه.

ونضرب مثالا لأحد أعيان هذا النوع من الحفاظ غير المشهورين بطبقات الأصحاب؛ وهو الإمام مالك بن أنس - رحمه الله -، ولكي نبين كيفية تعامل البخاري مع مالك بن أنس في كتابه "الجامع الصحيح" نبدأ بترجمة مالك، وأثبت أصحابه، وذلك كما يلي:

أولاً: ترجمة مالك، وأثبت أصحابه.

ثانياً: مسلك البخاري في صحيحه في التعامل مع أصحاب مالك بن أنس.

ثالثاً: منهج البخاري في صحيحه في التعامل مع غير المشهورين بطبقات الأصحاب.

أولاً: ترجمة مالك وأثبت أصحابه:

✓ اسمه ونسبه، ومولده: مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي الحميري⁽⁵⁶⁾ أبو عبد الله المدني الفقيه أحد أعلام الإسلام إمام دار الهجرة، ولد سنة ثلاث أو أربع وتسعين.

(56) "هذه النسبة إلى حمير، وهي من أصول القبائل، نزلت أقصى اليمن، قال الدارقطني: حمير القبيل الذي ينسب إليه الحميريون من اليمن". الأنساب (4/264).

وقال حسين بن عروة عن مالك: قَدِم علينا الزُّهري، فحدثنا نيفاً وأربعين حديثاً، فقال له ربيعة: ها هنا من يردُّ عليك ما حدثت به أمس، قال: ومن هو؟ قال: ابن أبي عامر، قال: هات، فحدثته منها بأربعين، فقال: "ما كنت أقول: إنه بقي أحد يحفظ هذا غيري" (66).

وقال حرب بن إسماعيل، قلت لأحمد: "مالك أحسن حديثاً عن الزهري أو ابن عيينة؟ قال: مالك، قلت: فمعمّر، فقدّم مالكاً إلا أن معمراً أكثر حديثاً من الزُّهري" (67).

وقال يونس بن عبد الأعلى، عن الشافعي: "إذا جاء الأثر فمالك النّجم، ومالك وابن عيينة القرينان" (68). تُوفي صبيحة أربع عشرة من شهر ربيع الأول سنة تسع وسبعين، وكان ابن خمس وثمانين سنة (69). قال الذهبي: "الإمام.. ومناقبه أفردتها" (70). وقال ابن حجر: "الفقيه، إمام دار الهجرة، رأس المتقنين، وكبير المشتهين" (71).

وقال علي بن المدني عن ابن عيينة: "ما كان أشد انتقاد مالك للرجال وأعلمه بشأنهم" (61). وقال علي عن بشر بن عمر الزهراني: سألت مالكا عن رجل فقال: "رأيت في كتبي، قلت: لا. قال: لو كان ثقة لرأيت في كتبي" (62). قال علي: "لا أعلم مالكا ترك إنساناً إلا إنساناً في حديثه شيء" (63).

وقال الدُّوري عن ابن مَعِين: "كل من روى عنه مالك فهو ثقة إلا عبد الكريم" (64).

وقال علي بن المدني: "سمعت يحيى بن سعيد يقول: أصحاب نافع الذين رووا عنه: أيوب وعبيد الله ومالك، قال علي: هؤلاء أثبت أصحاب نافع. قال: وسمعت يحيى بن سعيد يقول: ما في القوم أصح حديثاً من مالك، يعني: السفينين ومالكا، قال: ومالك أحبُّ إليّ من معمّر، قال: وأصحاب الزُّهري مالك، فبدأ به، ثم فلان وفلان، وكان ابن مهدي لا يقدّم على مالك أحداً" (65).

(61) تاريخ دمشق (56/28).

(62) الثقات، للعجلي (ص:20)، وتهذيب الكمال (112/27)،
والتهذيب (7/10).

(63) الكامل، لابن عدي (246/1)، وتهذيب الكمال (112/27)،
والتهذيب (7/10).

(64) تهذيب التهذيب (7/10).

(65) الجرح والتعديل (15/1)، وتهذيب الكمال (133/27)،
والتهذيب (7/10).

(66) تهذيب الكمال (114/27)، والتهذيب (7/10).

(67) الجرح والتعديل (15/1) وتهذيب الكمال (115/27)، وفي
التهذيب (7/10): "إلا أن معمراً أكبر".

(68) الجرح والتعديل (206/8)، والكامل، لابن عدي (249/1).

(69) تهذيب الكمال (119/27)، وتهذيب التهذيب (8/10).

(70) الكاشف (234/2).

(71) التقريب (ص:516).

عن مالك بعد التَّنِيسِي، وكان ابن معين، وابن المدني لا يُقَدِّمان عليه أحدًا في الموطأ، وجميع حديث مالك الذي أخرجه البخاري في "الجامع الصحيح": فهو عن هذين الشَّيْخَيْنِ الثَّبَتَيْنِ في مالك: (التَّنِيسِي، والقَعْنَبِي)، وما سوى ذلك من حديث مالك في الصَّحِيح، فرواها عن ثقات أصحابه - كما سيأتي - وأكثرهم روى عنهم الحديث والحديثين والثلاثة فقط، وكلها مروية من أكثر من طريقٍ عن مالك - سوى ابن أبي أُوَيْسٍ فقد انتَقَى البخاري من أصوله وخرَّج له عن مالك الكثير، وكلَّها أحاديث رواها غيره عن مالك، فلم يتفرَّد عن مالك بشيءٍ لم يروه غيره - كما سيأتي بيانه -.

3. إسماعيل بن عبد الله بن أبي أُوَيْسٍ الأصبحي

(ت: 226) (74):

وقد خرَّج عنه البخاري الكثير عن مالك - وهو ابن أخته - وكلها أحاديث رواها غيره عن مالك، فلم يتفرَّد عن مالك بشيءٍ لم يروه غيره، والبخاري انتَقَى بنفسه من أصوله السَّليمة الصَّحيحة.

4. الحافظ عبد الرحمن بن مهدي أبو سعيد

(74) قال الذهبي: "قال أبو حاتم: مغفلٌ محلُّه الصدق، وضعفه النَّسائي". وقال ابن حجر: "صدوقٌ أخطأ في أحاديثه من حفظه من العاشرة". روى له أصحاب الكتب الستة عدا ابن ماجه. الكاشف (1/247)، والتقريب (ص: 108).

ثانياً: مسلك البخاري في صحيحه في التعامل مع أصحاب مالك بن أنس:

روى عن مالك خلق كثير من مشارق الأرض ومغاربها، ومنهم من ضبط روايته منهم، ومنهم من لم يضبط، واتفق أئمة الحديث على عدد منهم أنهم أثبت أصحابه وأتقنهم لحديثه، والبخاري بناءً على التزامه الشرط الأعلى للصَّحِيح فإنه روى حديث مالك عن أثبت أصحابه؛ فروى عن (20) راوياً منهم، وهم:

1. عبد الله بن يوسف التَّنِيسِي، أبو محمَّد الكلاعي

(ت: 218) (72):

وهو من أكثر من خرَّج له البخاري في صحيحه عن الإمام مالك.

2. عبد الله بن مَسْلَمَةَ بن قَعْنَبِ القَعْنَبِي

(ت: 221) (73):

وهو من أكثر من خرَّج له البخاري في صحيحه

(72) قال الذهبي: "قال ابن معين: ما بقي في الموطأ أوثق من ابن يوسف". وقال ابن حجر: "ثقة متقن من أثبت النَّاس في الموطأ من كبار العاشرة"، روى له البخاري وأبو داود، والترمذي والنَّسائي. الكاشف (1/610)، والتقريب (ص: 330).

(73) قال الذهبي: "قال أبو حاتم: ثقة حجة، لم أر أخشع منه. وقال أبو زرعة: ما كتبت عن أحد أجل في عيني منه". وقال ابن حجر: "ثقة عابد، كان ابن معين وابن المدني لا يقَدِّمان عليه في الموطأ أحدًا من صغار النَّاسعة" روى له أصحاب الكتب الستة عدا ابن ماجه. الكاشف (1/598)، والتقريب (1/698).

- البصري (ت: 198) (75).
9. الضّحّاك بن مخلد، أبو عاصم الشّيباني
5. الحافظ يحيى بن سَعِيد بن فرُّوخ القَطّان أبو
سعيد التّميمي (ت: 198) (76).
10. يحيى بن قزعة المكي المؤدّن (81).
6. إبراهيم بن محمّد أبو إسحاق الفزاري
(ت: 186، وقيل ما بعدها) (77).
11. قتيبة بن سعيد أبو رجاء البلخي
(ت: 241) (82).
12. جويرية بن أسماء بن عُبيد الضّبيعي
7. عبد العزيز بن عبد الله الأُوَيْسي (78).
(ت: 173) (83).
8. مَعْن بن عيسى المدني القرّاز (ت: 198) (79).
13. الحافظ أبو نُعيم الفضل بن دكين
(ت: 219) (84).

- (75) قال الذّهبي: "ما رأيت في يده كتابًا قط. وقال علي بن المدني: أعلم الناس بالحديث عبد الرحمن". وقال ابن حجر: "ثقة ثبت حافظ عارف بالرجال والحديث، قال ابن المديني: ما رأيت أعلم منه. من التّاسعة". روى له أصحاب الكتب الستة. الكاشف (1/ 645)، والتقريب (ص: 351).
- (76) قال الذّهبي: "قال أحمد: ما رأيت مثله. وقال بُندار: حدّثنا إمام أهل زمانه: يحيى القَطّان، واختلفت إليه عشرين سنة، فما أظن أنه عصى الله قط.. وكان رأسا في العلم والعمل". وقال ابن حجر: "ثقة متقنٌ حافظٌ إمام قدوة، من كبار التّاسعة". روى له أصحاب الكتب الستة. الكاشف (2/ 366)، والتقريب (ص: 591).
- (77) قال الذّهبي: أحد الأعلام.. قال أبو حاتم: "ثقة مأمون إمام". وقال ابن حجر: "ثقة حافظٌ له تصانيف من الثامنة"، روى له أصحاب الكتب الستة. ينظر: الكاشف (1/ 220)، والتقريب (ص: 92).
- (78) قال الذّهبي: "ثقةٌ مكثر". وقال ابن حجر: "ثقةٌ من كبار العاشرة". روى له البخاري، والترمذي، وأبو داود، والنسائي في "مسند حديث مالك بن أنس".
- (79) قال الذّهبي: "قال أبو حاتم: هو أثبت أصحاب مالك". وقال ابن حجر: "ثقةٌ ثبت" ونقل قول أبي حاتم كما نقله الذّهبي، ثم
- قال: "من كبار العاشرة". روى له أصحاب الكتب الستة. الكاشف (2/ 284)، والتقريب (ص: 542).
- (80) قال الذّهبي: "عمر بن شبة: والله ما رأيت مثله. وقال أبو عاصم: ما دلّست قط، وما اغتبتُ أحدًا منذ عقلت أن الغيبة حرام". وقال ابن حجر: "ثقةٌ ثبت من التّاسعة". روى له أصحاب الكتب الستة. الكاشف (1/ 509)، والتقريب (ص: 280).
- (81) قال الذّهبي: "ثقة". وقال ابن حجر: "مقبول، من العاشرة". روى له البخاري. الكاشف (2/ 373)، والتقريب (ص: 595).
- (82) قال الذّهبي: "عن مالك، والليث، وعنه الجماعة سوى ابن ماجه، والفرّياي، والسراج". وقال ابن حجر: "ثقةٌ ثبت، من العاشرة". الكاشف (2/ 134)، والتقريب (ص: 454).
- (83) قال الذّهبي: "عن نافع والزّهري، وعنه: ابن أخيه عبد الله ابن محمّد وابن أخته سعيد بن عامر، ومسدد، ثقة". وقال ابن حجر: "صدوقٌ من السابعة". روى له أصحاب الكتب الستة. الكاشف (1/ 298)، والتقريب (ص: 143).
- (84) قال الذّهبي: عن الأعمش، وزكريا بن أبي زائدة، وأمم. وعنه:

14. روح بن عبادة القيسي (ت: 205) (85).
15. يحيى بن يحيى بن بكر التميمي (ت: 226) (86).
16. يحيى بن عبد الله بن بكر الحافظ أبو زكريا المخزومي (ت: 231) (87).
17. عبد الله بن وهب، أبو محمد الفهري (ت: 197) (88).
18. محمد بن يحيى أبو غسان الكناني (ت: -) (89).
19. إسحاق بن محمد بن إسماعيل بن عبد الله بن أبي فروة (ت: 226) (90).
20. هشام بن عبد الملك أبو الوليد الطيالسي (ت: 227) (91).
- ثالثاً: منهج البخاري في حديثه في صحيحه في التعامل مع الأئمة "الحفاظ غير المشهورين بطبقات الأصحاب":
تقدّم أنّ البخاري في كتابه "الجامع الصحيح"
- البخاري، وأبو زرعة وأمم. وقال ابن حجر: "ثقة ثبت، من التاسعة مات سنة ثمان عشرة وقيل: تسع عشرة وكان مولده سنة ثلاثين وهو من كبار شيوخ البخاري". روى له أصحاب الكتب الستة. ينظر: الكاشف (2/ 122)، والتقريب (ص: 446).
- (85) قال الذهبي: الحافظ، صنّف الكتب وكان من العلماء. وقال ابن حجر: "ثقة فاضل، له تصانيف من التاسعة". روى له أصحاب الكتب الستة. ينظر: الكاشف (1/ 398) والتقريب (ص: 211).
- (86) قال الذهبي: "ثبت فقيه صاحب حديث وليس بالكثير جداً". وقال ابن حجر: "ثقة ثبت إمام من العاشرة". روى له البخاري ومسلم والترمذي والنسائي. الكاشف (2/ 378) والتقريب (ص: 598).
- (87) قال الذهبي: "كان صدوقاً واسع العلم مفتياً". "ثقة في الليث وتكلموا في ساعه من مالك، من كبار العاشرة". روى له البخاري ومسلم وابن ماجه. الكاشف (2/ 369)، والتقريب (ص: 592).
- (88) قال الذهبي: "أحد الاعلام، قال: يحيى بن بكير: هو أفقه من ابن القاسم. وقال يونس بن عبد الأعلى: طُلب للقضاء فجئنا
- نفسه وانقطع. وقال ابن حجر: "ثقة حافظ عابد من التاسعة". روى له أصحاب الكتب الستة. ينظر: الكاشف (1/ 606)، والتقريب (ص: 318).
- (89) قال الذهبي: "صدوق". وقال ابن حجر: "ثقة، لم يصب السُّليمان في تضعيفه من العاشرة". روى له البخاري. الكاشف (2/ 230)، وابن حجر (ص: 513).
- (90) قال الذهبي: "قال أبو حاتم: صدوق وربما لُقِّن لذهاب بصره. وقال مرة: مضطرب. ووهّاه أبو داود". قلت: وتتمّة كلام أبي حاتم: "وكتبه صحيحة". وقال ابن حجر: "صدوق كفّ فساء حفظه، من العاشرة". روى له البخاري والترمذي، وابن ماجه. الكاشف (1/ 238) والتقريب (ص: 102)، والجرح والتعديل (2/ 223).
- (91) قال الذهبي: "قال أحمد: هو اليوم شيخ الإسلام. وقال أبو زرعة: كان إماماً في زمانه. وقال أبو حاتم: إمام فقيه حافظ، ما رأيت في يده كتاباً قط". وقال ابن حجر: "ثقة ثبت من التاسعة". روى له أصحاب الكتب الستة. الكاشف (2/ 337)، والتقريب (ص: 573).

الصحيح"، كما تقدّم بيانه في مقدّمة هذا البحث. ونضربُ مثلاً لأحدِ أعيانِ هذا النوعِ من الحُفّاظِ المتكلّمِ فيهم غير المشهورين بالأصحاب وهو: محمد بن إسحاق، ولكي نبينَ كيفيةَ تعامل البخاري مع ابن إسحاق في كتابه "الجامع الصحيح" نبدأ بترجمة محمد بن إسحاق، وكلام أئمة الجرح والتعديل فيه، وذلك كما يلي: أولاً: ترجمة ابن إسحاق، وكلام أئمة الجرح والتعديل فيه.

ثانياً: رأي البخاري في ابن إسحاق.

ثالثاً: مسلك البخاري مع ابن إسحاق في كتبه.

رابعاً: مسلك البخاري في صحيحه في التعامل

مع ابن إسحاق.

خامساً: منهج البخاري في صحيحه في التعامل

مع المتكلّم فيهم غير المشهورين بطبقات الأصحاب".

أولاً: ترجمة ابن إسحاق، وكلام أئمة الجرح والتعديل فيه:

✓ اسمه ونسبه مولده: هو محمد بن إسحاق بن

يسار، المطلبّي⁽⁹²⁾ مَولاهم، نزيل العراق، ولد سنة ثمانين.

✓ من شيوخه وتلاميذه: رأى أنساً، وابن

(92) "هذه النسبة إلى المطلب بن عبد مناف بن قصي، والمتنسب إليه جماعة من أولاده" الأنساب (12 / 316).

التزم رواية حديث مالك عن أثبت أصحابه، وأتقنهم عنه، وروايته حديثه عنهم هو الشرط الأعلى للصحيح. وما سلكه البخاري مع مالك وأصحابه هو ما سلكه مع الأئمة الحفّاظ غير المشهورين بطبقات الأصحاب: ك يحيى بن سعيد الأنصاري، وابن أبي ذئب، وابن جريج، وابن عيينة، ويحيى بن أبي كثير، ومنصور بن المعتمر، وعبد الملك بن أبي سليمان، وأيوب، وهشام الدستوائي، ومعمّر، وحمّاد بن زيد، وهشيم، وسعيد بن عبد العزيز الدمشقي، والليث بن سعد، وغيرهم.

المطلب الثالث: مسلك البخاري في إخراج أحاديث

الحفّاظ "المتكلّم فيهم غير المشهورين بالأصحاب":

وما هو المعيار الذي بموجبه انتقى منها من أخرج

لهم في صحيحه، كابن إسحاق، والدّارورديّ عبد العزيز بن محمد، وشريك، وأبي بكر بن عيَّاش، وحمّاد بن سلمة، وسليمان بن موسى، وبقيّة بن الوليد، والوليد بن مسلم، وغيرهم.

وفي هذا المسلك انتهج البخاري الشرط الأعلى

في التوثيق والضبط حيث لم يُخرّج في كتابه "الجامع الصحيح" من أحاديث هؤلاء - الحفّاظ المتكلّم فيهم غير المشهورين بالأصحاب - فإنّه، وإن احتجّ بهم في كتبه إلاّ أنّه لم يحتجّ بهم في كتابه "الجامع الصحيح"، وإنّما علّق لهم أو ذكر لهم متابعات، وهذا هو مسلك الشرط الأعلى للصحيح الذي بهجّه البخاري في كتابه "الجامع

وقال ابنُ عيينةَ: " رأيتُ الزُّهريَّ قال لمحمدِ ابنِ إسحاقَ: أينَ كنتَ؟ فقال: هل يصلُّ إليك أحدٌ؟! قال: فدعا حاجِبَه، وقال: لا تحجبه إذا جاء" (98).

وقال ابنُ المدينيِّ: "سمعتُ سفيانَ قال: قال ابنُ شهابٍ - وسئلَ عن مَفاريدِهِ؟ - فقال: هذا أعلمُ النَّاسِ بها" (99).

وقال ابنُ أبي خيثمةَ عن ابنِ معينٍ: "قال عاصمُ بنُ عمرَ بنِ قَتادةَ: لا يزالُ في النَّاسِ علمٌ ما بقيَ ابنُ إسحاقَ" (100).

وقال صالحُ بنُ أحمدَ عن عليِّ بنِ المدينيِّ عن ابنِ عيينةَ: "جالستُ ابنَ إسحاقَ منذُ بضعِ وسبعينَ سنةً وما يَتَّهَمُهُ أحدٌ من أهلِ المدينةِ، ولا يقولُ فيه شيئاً، قلتُ لسفيانَ: كان ابنُ إسحاقَ جالسَ فاطمةَ بنتِ المنذرِ؟ فقال: أخبرني ابنُ إسحاقَ أنَّها حدَّثته، وأنَّه دخلَ عليها" (101).

وقال عبدُ الله بنُ أحمدَ: ثنا أبو بكرٍ بنُ خلادٍ

المسيب، وأبا سلمة بن عبد الرحمن. وروى عن: أبيه، وعمِّه: عبد الرحمن وموسى، والأعرج، والزُّهري، وخلقٍ كثيرٍ. وعنه: يحيى بنُ سعيدِ الأنصاريِّ، والحَمَّادان، وشعبةُ، والسُّفيانان، وجماعةٌ (93).

✓ أقوال أئمة الجرح والتعديل في محمد بن إسحاق:

قال المفضلُ الغلابيُّ (94): "سألتُ ابنَ معينَ عنه؟

فقال: كان ثقةً، وكان حسنَ الحديثِ، فقلتُ: إنهم يزعمون أنه رأى ابنَ المسيبِ؟ فقال: إنه لتقديمٌ" (95). وقال: "محمد بن إسحاق ثقة، وليس بحجَّة" (96).

وقال عليُّ بنُ المدينيِّ: "مدارُ حديثِ رسولِ الله

ﷺ على ستَّة، فذكرهم، ثم قال: فصارَ علمُ الستَّةِ عندَ اثني عشر، فذكرَ ابنَ إسحاقَ فيهم" (97).

(93) تهذيب الكمال (405/24)، وسير أعلام النبلاء (33/7)، والكاشف (156/2)، والمغني (552/2)، و التهذيب (38/9)، والتقريب (ص:467)، وغيرها.

(94) هو: المفضل بن غسان بن المفضل أبو عبد الرحمن الغلابي بصري الأصل، سكن بغداد، وحدث بها عن: أبيه، وعن: عبد الله الخريبي، وعبد الرحمن بن مهدي، وغيرهم. وعنه: ابنه الأحوص، ويعقوب بن شيبة، وخلق. وكان ثقة. ينظر: تاريخ بغداد، ت: بشار (156/15).

(95) تاريخ بغداد (7/2)، وتهذيب الكمال (411/24)، و التهذيب (39/9).

(96) تهذيب الكمال (423/24)، و التهذيب (44/9).

(97) تاريخ بغداد (7/2)، و تهذيب الكمال (412/24)، و التهذيب (40/9).

(98) المصدر السابق.

(99) تاريخ بغداد (7/2)، و تهذيب الكمال (413/24)، و التهذيب (40/9).

(100) تاريخ ابن معين برواية الدوري (212/3)، و تاريخ بغداد (7/2)، و تهذيب الكمال (413/24)، و التهذيب (40/9).

(101) الجرح والتعديل (38/1)، و الكامل، لابن عدي (256/7)، و تهذيب الكمال (414/24)، و التهذيب (40/9).

قد أجمع الكبراء من أهل العلم على الأخذ عنه، وقد اختبره أهل الحديث، فراوا صدقاً وخيراً، مع مدحة ابن شهاب له، وقد ذكرت دُحياً بقول مالك فيه، فرأى أن ذلك ليس للحديث إنما هو لأنه اتهمه بالقدر⁽¹⁰⁸⁾.

وقال يعقوب بن سفيان: "قال علي: لم أجد لابن إسحاق إلا حديثين منكرين، نافع عن بن عمر عن النبي ﷺ قال: (إذا نعس أحدكم يوم الجمعة)، والزُّهري عن عروة عن زيد بن خالد: (إذا مسن أحدكم فرجه) والباقي يعني المناكير في حديثه، يقول: ذكر فلان، ولكن هذا فيه حدثنا"⁽¹⁰⁹⁾.

وقال يعقوب بن شيبة: "سألت ابن معين عنه، فقلت: في نفسك من صدقه شيء؟ قال: لا، هو صدوق". وقال أبو زرعة الدمشقي: "قلت لابن معين، وذكرت له الحجة محمد بن إسحاق منهم؟ فقال: كان ثقة، إنما الحجة مالك وعبيد الله بن عمر".

وقال ابن عيينة: سمعت شعبة يقول: "محمد ابن إسحاق أمير المؤمنين في الحديث". وفي رواية عن شعبة: فقيل له لم؟ قال: لحفظه". وفي رواية عنه: "لو سؤد أحد في الحديث لسؤد محمد بن إسحاق"⁽¹¹⁰⁾.

الباهلي سمعت يحيى بن سعيد يقول: "سمعت هشام ابن عروة يقول: يحدث ابن إسحاق عن امرأتي فاطمة بنت المنذر، والله إن رآها قط"⁽¹⁰²⁾.

قال عبد الله: فحدثنا أبي بذلك، فقال: "ولم ينكر هشام، لعله جاء، فاستأذن عليها، فأذنت له، أحسبه قال: ولم يعلم"⁽¹⁰³⁾.

وقال الأثرم عن أحمد: "هو حسن الحديث"⁽¹⁰⁴⁾.

وقال مالك: "دجال من الدجاجلة"⁽¹⁰⁵⁾.

وقال البخاري: "محمد بن إسحاق ينبغي أن يكون له ألف حديث ينفرد بها"⁽¹⁰⁶⁾.

وقال إبراهيم الحربي: "حدثني مصعب قال: كانوا يطعنون عليه بشيء من غير جنس الحديث"⁽¹⁰⁷⁾.

وقال أبو زرعة الدمشقي: "وابن إسحاق رجل

(102) تاريخ بغداد (2/9)، والكمال، لابن عدي (7/256)، وتهذيب الكمال (24/414)، والتهذيب (9/41).

(103) وتهذيب الكمال (24/414)، والتهذيب (9/40). قال الذهبي في "السير" (7/38): "قلت: هشام صادق في يمينه، فما رآها، ولا زعم الرجل أنه رآها، بل ذكر أنها حدثته، وقد سمعنا من عدة نسوة، وما رأيتها. وكذلك روى عدة من التابعين عن عائشة، وما رآها صورة أبدا".

(104) تاريخ بغداد (2/7).

(105) المعرفة والتاريخ (3/32)، والجرح والتعديل (7/193).

(106) تاريخ بغداد (4/193).

(107) المصدر السابق (1/242).

(108) تاريخ أبي زرعة (ص:537)، وتاريخ بغداد (2/7).

(109) المعرفة والتاريخ (2/27).

(110) تاريخ بغداد (2/22)، وتهذيب الكمال (24/423)، والتهذيب

قال الذَّهَبِيُّ: "كان صدوقاً، مِنْ بُحورِ العلم، وله غرائبٌ في سعةِ ما روى تُستنكر، واختلفَ في الاحتجاجِ به، وحديثه حسنٌ، وقد صحَّحه جماعةٌ، مات سنةَ إحدى وخمسينَ ومائةٍ - وقيل: سنةَ اثنتين⁽¹¹³⁾. وقال ابنُ حجر: "إمامُ المغازي، صدوقٌ، يُدلسُ، ورُميَ بالتَّشيعِ والقَدَرِ، مِنْ صغارِ الخامسة⁽¹¹⁴⁾. روى له أصحابُ السُّننِ، ومسلمٌ والبخاريُّ تعليقاً.

ثانياً: رأيُ البخاريِّ في ابنِ إسحاق:

قال البُخَارِيُّ: "رأيتُ علي بن عبد الله يَحْتَجُّ بحديثِ ابنِ إسحاق، وقال علي عن ابنِ عيينة: ما رأيتُ أحداً يَتَّهَمُ ابنَ إسحاق".

وقال: قال لي إبراهيم بن المنذر: حدَّثنا عمر ابن عثمان: أنَّ الزهري كان يتلقَّف المغازي من ابن إسحاق المدني فيما يحدثه عن عاصم بن عمر بن قتادة، والذي يُذكر عن مالك في ابن إسحاق لا يكاد يُبيِّن، وكان إسماعيل بن أبي أُويس من أتبع من رأينا لمالك، أخرج لي كتب ابن إسحاق عن أبيه عن المغازي وغيرهما فانتخبت منها كثيراً.

قال لي إبراهيم بن حمزة: كان عند إبراهيم بن سعد عن محمد بن إسحاق نحو من سبعة عشر ألف

(113) الكاشف (1/156).

(114) التقريب (ص:467).

وقال ابن عدي: "ولمحمد بن إسحاق حديث كثير، وقد روى عنه أئمة الناس، ولو لم يكن له من الفضل إلا أنه صرف الملوك عن الاشتغال بكتب لا يحصل منها شيء إلى الاشتغال بمغازي رسول الله ﷺ ومبعثه ومبدأ الخلق لكانت هذه فضيلة سبق إليها، وقد صنَّفها بعده قوم، فلم يبلغوا مبلغه، وقد فتشت أحاديثه الكثيرة فلم أجد فيها ما يتهيأ أن يقطع عليه بالضعف، وربما أخطأ، أو يهيم في الشيء بعد الشيء، كما يُخطئ غيره، وهو لا بأس به"⁽¹¹¹⁾.

قال عمرو بن علي: "مات سنة خمسين"، وقال الهيثم بن عدي: "مات سنة إحدى". وقال ابن معين وابن المديني: "مات سنة اثنتين"، وقال خليفة بن خياط: "مات سنة اثنتين أو ثلاث وخمسين ومائة"⁽¹¹²⁾. روى له مسلم في المتابعات وعلَّق له البخاري.

(9/44). وقال ابن سعد: "كان ثقة، ومن الناس من يتكلَّم فيه، وكان خرج من المدينة قديماً، فأتى الكوفة والجزيرة والرِّي وبغداد، فأقام بها حتى مات بها سنة إحدى وخمسين". وقال في موضع آخر: "ورواته من أهل البلدان أكثر من رواته من أهل المدينة، لم يرو عنه منهم غير إبراهيم بن سعد".

(111) الكامل (9/48).

(112) تهذيب الكمال (24/427)، والتهذيب (9/44). وقال الهيثم بن عدي: "مات سنة إحدى". وقال ابن معين وابن المديني: "مات سنة اثنتين"، وقال خليفة بن خياط: "مات سنة اثنتين أو ثلاث وخمسين ومائة".

الكتاب جائزاً، لأن النبي ﷺ كتب لأمير السرية كتاباً، وقال: «لا تقرأه حتى تبلغ مكان كذا وكذا»: فلما بلغ فتح الكتاب وأخبرهم بما قال النبي ﷺ وحكم بذلك، وكذلك الخلفاء والأئمة يقضون كتاب بعضهم إلى بعض، وجائز أن يكون سمع منها وبينهما حجاب، وهشام لم يشهد⁽¹¹⁵⁾.

ثالثاً: مسلك البخاري مع ابن إسحاق في كتبه:

تقدم آنفاً توثيق البخاري لابن إسحاق وثناؤه عليه والدفاع عنه، وبناءً على ذلك احتج به في سائر كتبه التي ألفها غير كتابه "الجامع الصحيح"، ومن الكتب التي أخرج له فيها:

1. كتاب الأدب المفرد: أخرج له فيه (12) اثني عشر حديثاً⁽¹¹⁶⁾.
2. كتاب القراءة خلف الإمام: أخرج له فيه (11) أحد عشر حديثاً⁽¹¹⁷⁾.
3. كتاب رفع اليدين في الصلاة: أخرج له فيه (2) حديثين اثنين⁽¹¹⁸⁾.

(115) القراءة خلف الإمام (ص: 233).

(116) (حديث رقم: 33، 146، 287، 355، 358، 596، 628، 796،

821، 1102، 1234، 1248، 1257).

(117) (حديث رقم 9، 32، 34، 46، 93، 94، 137، 96، 158، 159،

173).

(118) (حديث رقم 6، 18).

حديث في الأحكام سوى المغازي وإبراهيم بن سعد من أكثر أهل المدينة حديثاً في زمانه. ولو صحَّ عن مالك تناوله من ابن إسحاق فلربما تكلم الإنسان فيرمي صاحبه بشيء واحد ولا يتهمه في الأمور كلها".

وقال إبراهيم بن المنذر، عن محمد بن فليح: نهاني مالك عن شيخين من قريش، وقد أكثر عنهما في الموطأ، وهما مما يحتجُّ بحديثهما، ولم ينبج كثير من الناس من كلام بعض الناس فيهم نحو ما يذكر عن إبراهيم من كلامه في الشعبي، وكلام الشعبي في عكرمة، وفيمن كان قبلهم، وتأويل بعضهم في العرض والنفس، ولم يلتفت أهل العلم في هذا النحو إلا ببيان وحجة، ولم يسقط عدالتهم إلا برهان ثابت وحجة، والكلام في هذا كثير.

وقال عبيد بن يعيش، حدثنا يونس بن بكير، قال: سمعت شعبة، يقول: محمد بن إسحاق أمير المحدثين لحفظه. وروى عنه الثوري، وابن إدريس، وهما بن زيد، ويزيد بن زريع، وابن علقمة، وعبد الوارث، وابن المبارك، وكذلك احتمله أحمد ويحيى بن معين، وعامة أهل العلم.

وقال لي علي بن عبد الله: "نظرت في كتاب ابن إسحاق فما وجدت عليه إلا في حديثين، ويمكن أن يكونا صحيحين".

وقال بعض أهل المدينة: إن الذي يذكر عن هشام بن عروة، قال: كيف يدخل ابن إسحاق على امرأتي؟ لو صحَّ عن هشام جاز أن تكتب إليه فإن أهل المدينة يرون

وكما فعل البخاري مع ابن إسحاق فعل مع غيره من الحفاظ المتكلم فيهم غير المشهورين بالأصحاب، كالذاروردي: عبد العزيز بن محمد، وشريك، وأبي بكر بن عيَّاش، وحمَّاد بن سلمة، وسليمان بن موسى، وبقية بن الوليد، والوليد بن مسلم، وغيرهم.

المطلب الرابع: مسلك البخاري في إخراج أحاديث الحفاظ المختلطين:

وما هو الشرط الذي بموجبه انتقى منها من أخرج لهم في صحيحه. كالمسعودي، وعطاء بن السائب، وليث بن أبي سليم⁽¹²⁰⁾، وابن أبي عروبة، وسعيد الجريري، وأبي النعمان عارم، وغيرهم؟ وفي هذا المسلك انتهج البخاري الشرط الأعلى في التوثيق والضبط حيث لم يُخرَج في كتابه "الصحيح" من أحاديث هؤلاء الحفاظ المختلطين إلا ما رواه عنهم أصحابهم الذين سمعوا منهم قبل اختلاطهم، وهذا هو مسلك الشرط الأعلى للصحيح الذي نهجه البخاري في كتابه "الجامع الصحيح" - كما تقدّم بيانه في مقدمة هذا البحث -.

(120) هو: ليث بن أبي سليم أبو بكر القرشي مولاهم الكوفي، عن: مجاهد وطبقته. وعنه: شعبة وزائدة وجرير. قال الذهبي: "فيه ضعف يسير، مع سوء حفظه كان ذا صلاة وصيام وعلم كثير، وبعضهم احتجّ به" وقال ابن حجر: "صدوقٌ اختلط جداً ولم يميّز حديثه فترك، من السادسة". ينظر: الكاشف (2/ 151) والتقريب (ص: 464).

4. كتابُ خَلْقِ أفعالِ العبادِ، أخرج له فيه (11) أحدَ عشر حديثاً.

وقد روى البخاري - أيضاً - عنه في تواريخه.

رابعاً: مسلكُ البخاري في صحيحه في التعامل مع ابن إسحاق:

فمع توثيق البخاري لابن إسحاق والاحتجاج به في كتبه كلها فإنه لم يُخرَج له حديثاً واحداً في كتابه "الجامع الصحيح" في الأصول، وإنما متابعةً أو تعليقاً، وقد وقعت في صحيحه على (17) سبعة عشر موضعاً بين معلقة - وكلها وقعت على الجزم - أو متابعة⁽¹¹⁹⁾.

خامساً: منهج البخاري في صحيحه في التعامل مع غير المشهورين بطبقات الأصحاب ممن تكلم فيهم:

سلك البخاري في كتابه "الجامع الصحيح" مسلك الشرط الأعلى للصحيح في حديث الحفاظ المتكلم فيهم غير المشهورين بالأصحاب، فإنه، وإن احتجّ بهم في كتبه، إلا أنه لم يحتجّ بهم في "كتابه الصحيح"، وإنما علّق لهم أو ذكر لهم متابعات، وهذا هو مسلك الشرط الأعلى للصحيح الذي نهجه البخاري في كتابه "الجامع الصحيح" - كما تقدّم بيانه في مقدمة هذا البحث -.

(119) حديث رقم: (663، 1468، 1774، 1838، 2192، 2383، 2525، 2709، 2718، باب 129، 3856، 412، 4259، 4931، 5527، 5934، 7126).

✓ أقوال الأئمة في الجُريري جرحاً وتعديلاً:
قال أبو طالب عن أحمد: "الجُريري مُحدث أهل
البصرة" (122).

وقال الدوري عن ابن معين: "ثقة" (123).
وقال أبو حاتم: "تغير حفظه قبل موته، فمن
كتب عنه قديماً فهو صالح، وهو حسن الحديث" (124).
وقال يحيى القطن عن كهمس: "أنكرنا الجُريري
أيام الطاعون" (125).

وقال ابن سعد عن يزيد بن هارون: "سمعت من
الجُريري سنة 142"، وهي أول سنة دخلت البصرة،
ولم تُنكر منه شيئاً، وكان قيل لنا: إنه قد اختلط، وسمع
منه إسحاق الأزرق بعدنا" (126).

وقال ابن معين عن ابن أبي عدي: "لا نكذب الله
سمعنا من الجُريري، وهو مختلط" (127).
وقال ابن جبان: "كان قد اختلط قبل أن يموت

ونضربُ مثلاً لأحد أعيان هذا النوع من الحفاظ
المختلطين؛ وهو: سعيد الجُريري، ولكي نبيّن كيفية تعامل
البخاري مع سعيد الجُريري في كتابه "الجامع الصحيح"،
نبدأ بترجمة الجُريري، وبيان من سمع منه قبل اختلاطه،
وكذا من سمع منه بعد الاختلاط، وذلك كما يلي:
أولاً: ترجمة الجُريري من سمع منه قبل اختلاطه،
وبعده.

ثانياً: رأي البخاري في الجُريري.

ثالثاً: مسلك البخاري مع الجُريري في كتبه.

رابعاً: مسلك البخاري في صحيحه في التعامل
مع الجُريري.

خامساً: منهج البخاري في صحيحه في التعامل
مع الحفاظ المختلطين.

أولاً: ترجمة الجُريري من سمع منه قبل اختلاطه، وبعده:
✓ اسمه ونسبه: سعيد بن إياس الجُريري؛ نسبةً
إلى جُرير بن عباد بن ضبيعة، أبو مسعود البصري.

✓ من شيوخه وتلاميذه: روى عن: أبي الطفيل،
وأبي عثمان النهدي، وعبد الرحمن بن أبي بكرة، وغيرهم.
وعنه: ابن علية، وبشر بن المفضل، والحمامان،
وآخرون (121).

(122) الجرح والتعديل (2/4)، وتهذيب الكمال (10/340)، وتهذيب
التهذيب (6/4).

(123) تاريخ ابن معين رواية الدوري (4/82).

(124) الجرح والتعديل (2/4).

(125) الطبقات الكبرى (7/261)، والجرح والتعديل (1/4).

(126) الطبقات الكبرى (7/261).

(127) تهذيب الكمال (10/341)، وميزان الاعتدال (2/121)،
والتهذيب (6/4).

(121) ينظر: ضعفاء العقيلي (2/343)، وتهذيب الكمال (10/338)،
والكاشف (1/432)، والتهذيب (4/5)، والتقريب (ص:233).

بثلاث سنين⁽¹²⁸⁾.

وقال ابنُ سعدٍ: "قالوا توفِّي سنة 144"⁽¹²⁹⁾.

وقال الآجريُّ عن أبي داود: "أرواهم عن الجريريِّ ابنُ عُلَيَّةَ، وكُلُّ من أدركَ أيوبَ فسماعهُ من الجريريِّ جيد"⁽¹³⁰⁾.

وقال العجليُّ: "بصريُّ ثقة، واختلطَ بآخره، روى عنه في الاختلاطِ: يزيد بن هارون، وابنُ المبارك، وابن أبي عديٍّ، وكُلُّ ما روى عنه مثلُ هؤلاء الصُّغار فهو مختلطٌ، إنَّما الصَّحيحُ عنه حمادُ بنُ سلمةَ، والثوريُّ وشعبة وابنُ عُلَيَّةَ، وعبدُ الأعلى من أصحَّهم سماعاً منه قبل أن يختلطَ بثمان سنين"⁽¹³¹⁾.

وممَّن سمعَ منه قبلَ التَّغييرِ شعْبَةُ، وسفيانُ الثَّوريُّ، والحَمَّادان، وإسماعیلُ ابنُ عُلَيَّةَ، ومعمَرٌ، وعبدُ الوارثِ بنُ سعيدٍ، ويزيدُ بنُ زريعٍ، وهيبُ بنُ خالدٍ، وعبدُ الوهابِ بنُ عبدِ المجيدِ التَّقفيُّ، وذلك لأنَّ هؤلاء كلَّهم سمعوا من أيُّوبَ السَّختيانيِّ، وقد قال أبو داود - فيما رواه عنه أبو عبيدٍ الآجريُّ: كُفُّ مَنْ أدركَ أيُّوبَ فسماعهُ من الجريريِّ جيِّدٌ، وممَّن سمعَ منه بعدَ التَّغييرِ

محمدُ بنُ أبي عَدِيٍّ، وإسحاقُ الأزرقُ، ويحيى بنُ سعيدٍ القَطَّانُ؛ ولذلك لم يُحدِّثْ عنه شيئاً⁽¹³²⁾.

ثانياً: رأيُ البخاريِّ في الجريريِّ:

يرى البخاريُّ كغيره من الأئمَّةِ ثِقَةَ الجريريِّ؛ ولذا احتجَّ به في كتابه "الجامع الصَّحيح" وغيره من كُتُبِهِ؛ ولكون الجريريِّ اختلطَ فإنَّ البخاريَّ لم يرو عنه إلاَّ من رواية أصحابه الذين سمعوا منه قبل اختلاطه.

ثالثاً: مسلك البخاريِّ مع الجريريِّ في كُتُبِهِ:

أخرج البخاريُّ للجريريِّ في كُتُبِهِ كما أخرج له في الصَّحيح، وإن كانت كُتُبُهُ الأخرى على غير الشرطِ الأعلى للصَّحيح.

رابعاً: مسلك البخاريِّ في صحيحه في التَّعاملِ مع الجريريِّ: احتجَّ البخاريُّ في كتابه "الجامع الصَّحيح" بالجريريِّ إلاَّ أنَّه لم يرو عنه إلاَّ من رواية أصحابه الذين سمعوا منه قبل اختلاطه.

فأخرج له (10) رواياتٍ⁽¹³³⁾، ترجع في أصلها إلى ستة أحاديث.

ورواها عن (5) خمسةٍ من أصحابِ الجريريِّ ممَّن

(132) ينظر: الشذا الفياح (1/ 183)، وينظر: الكواكب النيِّرات

(178/1).

(133) (رقم: 624، 784، 1407، 1408، 2654، 5976، 6140، 6274،

6919، 7152).

(128) الثقات (6/ 351).

(129) الطبقات الكبرى (7/ 261).

(130) سؤالات الآجري (ص: 303).

(131) الثقات (1/ 394).

وتحرير سماع خالد بن عبد الله الطحان الواسطي

من الجريي كالتالي:

الجريي - وهو متوفى سنة أربع وأربعين ومائة -

اختلط سنة اثنتين وأربعين في آخرها كما هو مفهوم قول يزيد بن هارون، وكلام ابن حبان أنه اختلط قبل موته

بستين أو ثلاث، فاختلفه يكون سنة اثنتين وأربعين أو ثلاث، وعلى هذا من كان مولده قبل سنة عشرين ومائة

فسمعه منه قديم قبل اختلاطه، ومن هذا قول أبي داود:

إن من أدرك أيوب فسمعه من الجريي جيد، وأيوب توفي سنة اثنتين وثلاثين، وخالد الطحان أدرك أيوب

إدراكاً بيناً، وإن لم يسمع منه، فخالد واسطي وأيوب بصري، وخالد وابن عليّة ولدًا في سنة واحدة فهما

قديمان في الجريي، ولأن ابن عليّة بصري سمع من أيوب، وخالد واسطي لم يسمع منه، وإذا كان يزيد

ابن هارون وهو واسطي وولد سنة خمس وعشرين ورحل من واسط سنة اثنتين وأربعين ووجد الجريي لم

يختلط بعد، فيكون خالد وهو مولود سنة عشرة قد رحل قبل يزيد بسنوات فيبينها من العمر خمس عشرة

ابنه محمد، ومسدد، ثقة عابد، يقال: اشترى نفسه من الله ثلاث

مئات بوزنه فضة". وقال ابن حجر: "ثقة ثبت من الثامنة"

روى له أصحاب الكتب الستة. الكاشف (1/ 366) والتقريب

(ص: 189).

سمعوا منه قبل اختلاطه، وهم:

1. إسماعيل بن إبراهيم ابن عليّة البصري

(ت: 193) (134):

وابن عليّة اتفق الجميع على سماعه من الجريي

قبل اختلاطه - كما تقدم -.

2. بشر بن المفضل بن لاحق البصري

(ت: 187) (135):

وبشر بن المفضل، وهو ممن روى عن أيوب (136)

وعمن مات قبل أيوب كعلي بن زيد بن جدعان، فيكون

قديم السماع من الجريي، وقد فات المزي ذكر أيوب في شيوخ بشر.

3. خالد بن عبد الله الطحان الواسطي (ت قرابة:

183) (137):

(134) قال الذهبي: "إمام حجة". وقال ابن حجر: "ثقة حافظ من الثامنة". أخرج له أصحاب الكتب الستة. الكاشف (1/ 243)، والتقريب (ص: 105).

(135) قال الذهبي: "عن سهيل، ويجيى بن سعيد، وعنه أحمد، وإسحاق، وأم، وكان حجة، قال ابن المديني: كان يصلي كل يوم أربعائة ركعة، ويصوم يومًا ويومًا". قال ابن حجر: "ثقة ثبت عابد، من الثامنة". روى له أصحاب الكتب الستة.

الكاشف (1/ 269)، والتقريب (ص: 124).

(136) وقد ثبت سماع بشر بن المفضل من أيوب. ينظر: تاريخ دمشق، لابن عساکر (55/ 346).

(137) قال الذهبي: "أحد العلماء، عن: حصين وبيان بن بشر، وعنه:

والصَّبِطِ حَيْثُ لَمْ يُجْرَجْ فِي كِتَابِهِ "الْجَامِعِ الصَّحِيحِ" مِنْ أَحَادِيثِ هَؤُلَاءِ الْحَفَاطِ الْمُخْتَلِطِينَ إِلَّا مَا رَوَاهُ عَنْهُمْ أَصْحَابُهُمُ الَّذِينَ سَمِعُوا مِنْهُمْ قَبْلَ اخْتِلَاطِهِمْ، وَهَذَا هُوَ مَسَلُّكَ الشَّرْطِ الْأَعْلَى لِلصَّحِيحِ الَّذِي تَهَجَّهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِهِ "الْجَامِعِ الصَّحِيحِ"، كَمَا تَقَدَّمَ بَيَانُهُ فِي مَقْدَمَةِ هَذَا الْبَحْثِ.

فَرَى الْبُخَارِيُّ احْتِجَّ فِي كِتَابِهِ "الْجَامِعِ الصَّحِيحِ" بِالْجُرَيْرِيِّ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَرَوْهُ إِلَّا مِنْ رِوَايَةِ أَصْحَابِهِ الَّذِينَ سَمِعُوا مِنْهُ قَبْلَ اخْتِلَاطِهِ، وَلَمْ يَرَوْهُ عَنْ أَحَدٍ مِمَّنْ ثَبَتَ سَمَاعُهُ مِنَ الْجُرَيْرِيِّ بَعْدَ اخْتِلَاطِهِ كَابْنِ أَبِي عَدِيٍّ، وَإِسْحَاقَ الْأَزْرَقِ، وَيَحْيَى بْنَ سَعِيدِ الْقَطَّانِ، وَغَيْرِهِمْ. وَكَمَا فَعَلَ الْبُخَارِيُّ مَعَ الْجُرَيْرِيِّ وَأَصْحَابِهِ مِمَّنْ سَمِعَ مِنْهُ قَبْلَ الْاِخْتِلَاطِ وَبَعْدَهُ، فَإِنَّهُ فَعَلَ ذَلِكَ مَعَ غَيْرِهِ مِنَ الْحَفَاطِ الْمُخْتَلِطِينَ كَالْمَسْعُودِيِّ، وَعَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، وَلَيْثِ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ، وَابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، وَأَبِي النُّعْمَانِ عَارِمٍ، وَغَيْرِهِمْ.

المطلب الخامس: مسلك البخاري في إخراج أحاديث

الحفَاطِ أَصْحَابِ النُّسَخِ الْحَدِيثِيَّةِ:

وَمَا هُوَ الشَّرْطُ الَّذِي بِمَوْجِبِهِ انْتَقَى مِنْهُمْ مَنْ أَخْرَجَهُ فِي صَحِيحِهِ. كَعَمْرٍو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ، وَهَزْبِ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ، وَغَيْرِهِمَا. وَفِي هَذَا الْمَسَلِكِ انْتَهَجَ الْبُخَارِيُّ الشَّرْطَ الْأَعْلَى لِلصَّحِيحِ فِي التَّوَثِيقِ وَالصَّبِطِ حَيْثُ لَمْ يُجْرَجْ فِي كِتَابِهِ "

سَنَةً، فَيَصْدُقُ عَلَى خَالِدٍ مَا قَالَهُ أَبُو دَاوُدَ مِنْ أَنَّ سَمَاعَهُ مِنَ الْجُرَيْرِيِّ قَدِيمٌ.

4. عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى الْبَصْرِيُّ (ت: 189) (138):

وَعَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى اتَّفَقَ الْجَمِيعُ عَلَى سَمَاعِهِ مِنَ الْجُرَيْرِيِّ قَبْلَ اخْتِلَاطِهِ - كَمَا تَقَدَّمَ -، بَلْ نَصَّ الْعَجَلِيُّ بِأَنَّهُ مِنْ أَصْحَابِهِمْ سَمَاعًا مِنْهُ قَبْلَ أَنْ يَخْتَلِطَ بِشَمَانِ سَنِينَ.

5. عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدِ الْبَصْرِيُّ (ت: 180) (139):

وَعَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدٍ مِمَّنْ نُصِّصَ عَلَى سَمَاعِهِ مِنَ الْجُرَيْرِيِّ قَبْلَ اخْتِلَاطِهِ - كَمَا تَقَدَّمَ -، وَهُوَ مِمَّنْ رَوَى عَنْ أُيُوبَ، فَيَكُونُ قَدِيمَ السَّمَاعِ مِنَ الْجُرَيْرِيِّ.

خَامِسًا: مَنَهَجُ الْبُخَارِيِّ فِي صَحِيحِهِ فِي التَّعَامُلِ مَعَ الْحَفَاطِ الْمُخْتَلِطِينَ:

انْتَهَجَ الْبُخَارِيُّ الشَّرْطَ الْأَعْلَى فِي التَّوَثِيقِ

(138) قال الذهبي: "عن الحداء والجريري، وعنه: إسحاق وئندار، ثقة لكنه قدرى". وقال ابن حجر: "ثقة، من الثامنة". روى له أصحاب الكتب الستة. الكاشف (1/ 611)، والتقريب (ص: 331).

(139) قال الذهبي: "...الحافظ عن: أيوب، وأبي التياح، ويحيى البكاء، وعنه: ابنه عبد الصمد، وأبو معمر المقعد، ومسدد، مقرئ، فصيح، مفوه، ثبت، صالح، لكنه قدرى". وقال ابن حجر: "ثقة ثبت روي بالقدرة ولم يثبت عنه، من الثامنة". روى له أصحاب الكتب الستة الكاشف (1/ 673). والتقريب (ص: 367).

مَعَ الحُفَّاطِ أَصْحَابِ النُّسخِ الحَدِيثِيَّةِ.
أولاً: ترجمة بهز بن حكيم وكلام الأئمة فيه:
✓ اسمه ونسبه: بهز بن حكيم بن معاوية،
أبو عبد الملك القشيري⁽¹⁴⁰⁾.

✓ من شيوخه وتلاميذه: روى عن: أبيه، وهشام
بن عروة إن كان محفوظاً. وعنه: سليمان التيمي،
وابن عون، وجريز بن حازم، وغيرهم من أقرانه⁽¹⁴¹⁾.

✓ أقوال الأئمة فيه جرحاً وتعديلاً:
قال إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين: "ثقة".

وقال أيضاً: "إسناد صحيح إذا كان دون بهز ثقة". وقال
ابن البراء عن ابن المديني: "ثقة"⁽¹⁴²⁾.

وقال أبو زرعة: "صالح، ولكنه ليس
بالمشهور"⁽¹⁴³⁾.

وقال أبو حاتم: "هو شيخ يكتب حديثه، ولا
يحتج به"⁽¹⁴⁴⁾.

(140) هذه النسبة إلى بني قشير، ومنهم: بهز بن حكيم من أهل
البصرة. ينظر: الأنساب (10/ 424).

(141) ينظر في ترجمته: التاريخ الكبير (2/ 142)، والجرح والتعديل
(430/ 2)، والكامل، لابن عدي (2/ 252)، وتهذيب الكمال
(4/ 259)، والكاشف (1/ 276)، والتهذيب (1/ 498)،
والتقريب (ص: 128) وغيرها.

(142) تهذيب الكمال (4/ 261)، والتهذيب (ص: 498).

(143) ضعفاء أبي زرعة (3/ 581)، والجرح والتعديل (2/ 431).

(144) المصدر السابق.

الجامع الصحيح " من أحاديث هؤلاء الحُفَّاطِ أَصْحَابِ
النُّسخِ الحَدِيثِيَّةِ، فَإِنَّهُ وَإِنَّ احتجَّ بهم في كُتُبِهِ إِلَّا أَنَّهُ لم يَحْتَجَّ
بهم في كتابه "الجامع الصحيح"، وَإِنَّمَا عَلَّقَ لهم أو ذَكَرَ
لهم متابعت، وهذا هو مَسَلُّكَ الشرطِ الأعلى للصَّحيح
الذي نَهَجَهُ البخاريُّ في كتابه "الجامع الصحيح" - كما
تقدَّم بيَّانُهُ في مقدِّمة هذا البحث -، ومعلومٌ أَنَّ الكُتُبَ
والتَّسَخُّ الحَدِيثِيَّةَ وَقَعَ الاختلافُ في الاحتجاجِ بها قبلها
الحجازيون، ورفضها البصريون، فهذا الخلافُ أنزلها عن
الشرطِ الأعلى للصَّحيح.

ونضربُ مثلاً لأحدِ أعيانِ هذا النوعِ من الحُفَّاطِ
أصحابِ النُّسخِ الحَدِيثِيَّةِ، وهو بهز بن حكيمٍ عن أبيه عن
جدِّه، رحمة الله تعالى عليهم؛ ولكي نبينَ كَيْفِيَّةَ تعامل
البخاريِّ مع بهز بن حكيمٍ عن أبيه عن جدِّه في كتابه
"الجامع الصحيح" نَبْدُأُ بِترجمة بهز بن حكيمٍ، وكلام
الأئمة فيه، وذلك كما يلي:

أولاً: ترجمة بهز بن حكيم وكلام الأئمة فيه.
ثانياً: رأي البخاري في بهز بن حكيم عن أبيه عن
جدِّه.

ثالثاً: مَسَلُّكَ البُخَارِيِّ مع بهز بن حكيمٍ عن أبيه
عن جدِّه في كُتُبِهِ.

رابعاً: مَسَلُّكَ البُخَارِيِّ في صَحِيحِهِ في التَّعاملِ
مع بهز بن حكيمٍ عن أبيه عن جدِّه.

خامساً: مَنهَجُ البُخَارِيِّ في صَحِيحِهِ في التَّعاملِ

وقال النسائي: "ثقة"⁽¹⁴⁵⁾.
وقال ابن عدي: "قد روى عنه ثقات الناس، وقد

وقال ابن عدي: "قد روى عنه ثقات الناس، وقد روى عنه الزهري، وأرجو أنه لا بأس به، ولم أر له حديثاً منكراً، وإذا حدث عنه ثقة فلا بأس به"⁽¹⁴⁶⁾.

قبل السنين". روى له أصحاب السنن الأربعة والبخاري تعليقا⁽¹⁵⁰⁾.
ثانياً: رأي البخاري في بهز بن حكيم عن أبيه عن جدّه: سيأتي أن البخاري احتجّ بهز بن حكيم عن أبيه عن جدّه في كتبه، وعلّق له في صحيحه؛ ولذا قال ابن حجر: واحتجّ به أحمد وإسحاق، والبخاري خارج الصحيح، وعلّق له في الصحيح⁽¹⁵¹⁾.

وقال الآجري عن أبي داود: "هو عندي حجة، وعند الشافعي ليس بحجة، ولم يحدث شعبة عنه، وقال له: من أنت، ومن أبوك؟"⁽¹⁴⁷⁾.

ثالثاً: مسلك البخاري مع بهز بن حكيم عن أبيه عن جدّه في كتبه:

وقال الترمذي - وقد تكلم شعبة في بهز -: "ثقة عند أهل الحديث".

احتجّ البخاريّ بهز بن حكيم عن أبيه عن جدّه في كتبه، فأخرج عنه حديثاً في الأدب المفرد⁽¹⁵²⁾، وأخرج عنه حديثاً في كتابه خلق أفعال العباد⁽¹⁵³⁾.

وقال أبو جعفر محمد بن الحسين البغدادي في كتاب "التمييز": "قلت: لأحمد - يعني ابن حنبل - ما تقول في بهز بن حكيم؟ قال: سألت غندراً عنه، فقال: قد كان شعبة مسّه. لم يبين معناه، فكتبت عنه"⁽¹⁴⁸⁾.

رابعاً: مسلك البخاريّ في صحيحه في التعامل مع بهز بن حكيم عن أبيه عن جدّه:

قال الذهبي: "بهز بن حكيم بن معاوية بن حيدة، أبو عبد الملك عن أبيه، ووزارة بن أوفى، وعنه القطان، ومكي، وثقه جماعة، قال ابن عدي: لم أر له حديثاً منكراً"⁽¹⁴⁹⁾.

احتجّ البخاريّ بهز بن حكيم عن أبيه عن جدّه في كتبه، لكنه لم يُخرج له حديثاً واحداً في كتابه "الجامع الصحيح"، وإنما علّق له حديثاً واحداً⁽¹⁵⁴⁾.

قال ابن حجر: "بهز بن حكيم بن معاوية القشيري، أبو عبد الملك، صدوق، من السادسة، مات

(150) التقريب (ص: 128)

(151) فتح الباري (13/355).

(152) برقم (3).

(153) (ص: 90).

(154) (107/1) (كتاب: الغسل، باب: من اغتسل عرياناً وحده في

الخلوة، ومن تسرّ فالتسّر أفضل).

(145) تهذيب الكمال (4/262)، والتهذيب (ص: 498).

(146) الكامل (2/523).

(147) التهذيب (1/498).

(148) المصدر السابق (1/449).

(149) الكاشف (1/276).

ابن جُدعان، وغيرهم؟

وفي هذا المسلك انتهج البخاري الشرط الأعلى في التوثيق والضبط حيث لم يُجرح في كتابه "الجامع الصحيح" أحاديث هؤلاء الرواة المتكلم فيهم، وحديثهم مقارب، فإنه وإن احتج بهم في كتبه إلا أنه لم يحتج بهم في كتابه "الجامع الصحيح"، وإنما علق لهم أو ذكر لهم متابعات، وهذا هو مسلك الشرط الأعلى للصحيح الذي نهجه البخاري في كتابه "الجامع الصحيح" - كما تقدم بيانه في مقدمة هذا البحث -.

ونضرب مثلاً لأحد أعيان هذا النوع من الرواة المتكلم فيهم، وحديثهم مقارب، وهو: عبد الرحمن ابن زياد بن أنعم الإفريقي.

ولكي نبين كيفية تعامل البخاري مع عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي في كتابه "الجامع الصحيح"، نبدأ بترجمة الإفريقي وكلام أئمة الجرح والتعديل فيه، وذلك كما يلي:

يزيد بن السكن، عن مولاته أسماء، وأبي هريرة، وابن عباس. وعنه: مطر الوراق، وعبد الحميد بن بهرام، وغيرهم. قال الذهبي: "عن شعبة: لقيت شهرا، فلم أعتد به. وقال النسائي: ليس بالقوي، وثقه أحمد وابن معين. وقال أبو حاتم: ليس بدون أبي الزبير". وقال ابن حجر: "صدوق كثير الإرسال والأوهام من الثالثة". ينظر: الكاشف (1/491)، التقريب (ص: 269).

وقال ابن حجر: "وقد حسن له الترمذي عدة أحاديث، واحتج به أحمد وإسحاق، والبخاري خارج الصحيح، وعلق له في الصحيح" (155).

خامساً: منهج البخاري في صحيحه في التعامل مع الحفاظ أصحاب النسخ الحديثية:

سلك البخاري في كتابه "الجامع الصحيح" مسلك الشرط الأعلى للصحيح في حديث الحفاظ أصحاب النسخ الحديثية، فإنه وإن احتج بهم في كتبه إلا أنه لم يحتج بهم في كتابه "الجامع الصحيح"، وإنما علق لهم، أو ذكر لهم متابعات، وهذا هو مسلك الشرط الأعلى للصحيح الذي نهجه البخاري في كتابه "الجامع الصحيح" - كما تقدم بيانه في مقدمة هذا البحث -.

وكما فعل البخاري مع بهز بن حكيم عن أبيه عن جدّه، فإنه فعل ذلك مع غيره من الحفاظ أصحاب النسخ الحديثية كعمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه، وغيرهما.

المطلب السادس: مسلك البخاري في إخراج أحاديث الرواة المتكلم فيهم، وحديثهم مقارب:

وما هو الشرط الذي بموجبه انتقى منهم من أخرج له في صحيحه، كعبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي، وشهر بن حوشب (156)، وعلي بن زياد

(155) فتح الباري (13/355).

(156) هو: شهر بن حوشب الأشعري الشامي، مولى أسماء بنت

- أولاً: ترجمة الإفريقي، وكلام أئمة الجرح والتعديل فيه.
- ثانياً: رأي البخاري في الإفريقي.
- ثالثاً: مسلك البخاري مع الإفريقي في كتبه.
- رابعاً: مسلك البخاري في صحيحه في التعامل مع الإفريقي.
- خامساً: منهج البخاري في صحيحه في التعامل مع الرواة المتكلم فيهم، وحديثهم مقارب.
- أولاً: ترجمة الإفريقي وكلام أئمة الجرح والتعديل فيه:
- ✓ اسمه ونسبه: عبد الرحمن بن زياد بن أنعم ابن ذر الشعباني، أبو أيوب، ويقال: أبو خالد الإفريقي⁽¹⁵⁷⁾ القاضي، عداة في أهل مصر.
- ✓ من شيوخه وتلاميذه: روى عن: أبيه، وأبي عبد الرحمن الحلي، وعبد الرحمن بن رافع التنوخي، وجماعة. وعنه: الثوري، وابن لهيعة، وابن المبارك، وغيرهم⁽¹⁵⁸⁾.
- ✓ أقوال الأئمة فيه جرحاً وتعديلاً:
- قال عبد الله ابن إدريس: "ولي قضاء إفريقية لمروان".
- وقال المقري عنه: "أنا أول من ولد في الإسلام بعد فتح إفريقية يعني بها"⁽¹⁵⁹⁾.
- وقال إسحاق بن راهويه: سمعت يحيى بن سعيد يقول: "عبد الرحمن بن زياد ثقة"⁽¹⁶⁰⁾.
- وقال ابن المديني: سألت يحيى بن سعيد عنه فقال: "سألت هشام بن عروة، فقال: دعنا منه"⁽¹⁶¹⁾. وفي موضع آخر ضعّف يحيى الإفريقي⁽¹⁶²⁾.
- وقال أحمد بن الحسن الترمذي وغيره عن أحمد: "لا أكتب حديثه"⁽¹⁶³⁾.
- وقال الدوري عن ابن معين: "ليس به بأس، وهو ضعيف، وهو أحبُّ إليّ من أبي بكر بن عبد الله ابن أبي مریم؟ قال: نعم"⁽¹⁶⁴⁾.
- وقال سعيد بن عمرو البرذعي: قلت يعني لأبي زرعة: يروى عن يحيى القطان أنه قال: الإفريقي ثقة، ورجاله لا نعرفهم، فقال لي أبو زرعة: حديثه عن هؤلاء لا

(159) التهذيب (6/173).

(160) الكامل، لابن عدي (5/458)، وتاريخ دمشق (34/354).

(161) الضعفاء، للعقيلي (3/400)، والكامل (5/458).

(162) سؤالات ابن أبي شيبة (ص:156)، والتهذيب (6/174).

(163) المصدر السابق.

(164) تاريخ ابن معين برواية الدوري (4/421).

(157) "هذه النسبة إلى إفريقية، وهي بلدة كبيرة معروفة من بلاد

المغرب عند الأندلس، فتحت في زمن عثمان بن عفان رضي الله عنه".

الأنساب (1/324).

(158) ينظر في ترجمته: التاريخ الكبير (5/283)، والضعفاء، للعقيلي

(3/400)، وطبقات علماء إفريقية (ص:27)، سير أعلام النبلاء

(6/412)، والتهذيب (6/173).

الشَّعْبَانِيُّ، الإفريقيُّ، قاضيها، عَنْ أَبِيهِ، وَمُسْلِمِ بْنِ يَسَارٍ وَأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبَلِيِّ، وَعَنْهُ ابْنُ وَهْبٍ، وَالْمَقْرِيُّ، ضَعَّفُوهُ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: رَأَيْتُ الْبُخَارِيَّ يَقْوِي أَمْرَهُ، وَيَقُولُ: هُوَ مُقَارِبُ الْحَدِيثِ، مَاتَ سَنَةَ 156، نَيَّفَ عَلَى الْمِائَةِ" (169).

وقال ابن حجر: "عبد الرحمن بن زياد بن أنعم - بفتح أوله وسكون النون وضمة المهملة - الإفريقيُّ، قاضيها، ضعيفٌ في حفظه، من السابعة، مات سنة ست وخمسين - وقيل بعدها، وقيل جاز المائة، ولم يصحَّ، وكان رجلاً صالحاً" (170). روى له البخاري في "الأدب المفرد" وأبو داود والترمذي وابن ماجه.

ثانياً: رأي البخاري في الإفريقي:

نقل الترمذي عن البخاري تقويته للإفريقي، فقال: رأيت البخاري يقوي أمره، ويقول: هو مقارب الحديث؛ ولهذا احتج به البخاري في كتبه، إلا أنه لم يخرج له في كتابه "الجامع الصحيح"، وكذا لم يعلق له فيه شيئاً.

ثالثاً: مسلك البخاري مع الإفريقي في كتبه:

تقدم أنفاً تقوية البخاري للإفريقي، وبناءً على ذلك احتج به في كتبه التي ألفها غير كتابه "الجامع الصحيح". ومن الكتب أخرج له فيها:

(169) الكاشف (1/627).

(170) التقريب (ص:340).

ندري، ولكنه حدث عن يحيى بن سعيد، عن سعيد ابن المسيب، فيمن أتى بهيمة، وهو منكر. قلت: فكيف محله عندك؟ قال: يقارب يحيى ابن عبيد الله، ونحوه (165).

وقال أبو داود: قلت لأحمد بن صالح: يحتج بحديث الإفريقي؟ قال: نعم. قلت: صحيح الكتاب؟ قال: نعم.

وقال الترمذي: "ضعيفٌ عند أهل الحديث، ضعفه يحيى القطان وغيره، ورأيت محمد بن إسماعيل يقوي أمره، ويقول: هو مقارب الحديث" (166). وقال البخاري وابن يونس: مات سنة ست وخمسين، وقال المقرئ: "جاز المئة" (167).

وقال البرقاني، قال أبو بكر بن أبي داود: "إنها تكلم الناس في الإفريقي وضعفه؛ لأنه روى عن مسلم بن يسار [ولم يكن مسلم بن يسار بإفريقية] قط يعنون البصري ولم يعلموا أنه مسلم بن يسار آخر يقال له: أبو عثمان الطنبذي، وكان الإفريقي رجلاً صالحاً" (168). قال الذهبي: "عبد الرحمن بن زياد بن أنعم

(165) تهذيب الكمال (17/102).

(166) سنن الترمذي (1/273).

(167) التاريخ الأوسط (2/122)، والتاريخ الكبير (5/283). وذكر

أبو العرب أنه مات سنة إحدى وستين ومائة، وقال: "كان

مولده سنة أربع أو خمس وسبعين".

(168) تهذيب التهذيب (6/175).

1. كتاب الأدب المفرد: أخرج له فيه (5) خمسة أحاديث⁽¹⁷¹⁾.
2. كتاب خلق أفعال العباد: أخرج له فيه حديثاً واحداً⁽¹⁷²⁾.
- رابعاً: مسلك البخاري في صحيحه في التعامل مع الأفريقي:
- مع تقوية البخاري للأفريقي والاحتجاج به في كتبه، فإنه لم يخرج له حديثاً واحداً في كتابه "الجامع الصحيح"، وكذا لم يعلق له فيه شيئاً.
- خامساً: منهج البخاري في صحيحه في التعامل مع الرواة المتكلم فيهم، وحديثهم مقارب:
- سلك البخاري في كتابه "الجامع الصحيح" مسلك الشرط الأعلى للصحيح في حديث الرواة المتكلم فيهم وحديثهم مقارب، فإنه، وإن احتج بهم في كتبه، لكن لم يحتج بهم في كتابه "الجامع الصحيح"، ورّبما علق لهم أو لم يعلق لهم شيئاً، وهذا هو مسلك الشرط الأعلى للصحيح الذي نهجه البخاري في كتابه "الجامع الصحيح" - كما تقدم بيانه في مقدمة هذا البحث -.
- وكما فعل البخاري مع الأفريقي، فعل مع غيره من الرواة المتكلم فيهم، وحديثهم مقارب كشهري
- ابن حوشب، وعلي بن زيد بن جعدان، وغيرهما.
- المطلب السابع: مسلك البخاري في إخراج أحاديث الرواة المبتدعة الغلاة:
- وما هو الشرط الذي نهجه معهم في صحيحه؟
- وفي هذا المسلك انتهج البخاري الشرط الأعلى في التوثيق والضبط والعدالة حيث لم يخرج في كتابه "الجامع الصحيح" من أحاديث هؤلاء الرواة المبتدعة الغلاة، فإنه، وإن احتج ببعضهم في بعض كتبه إلا أنه لم يحتج بهم في كتابه "الجامع الصحيح"، ورّبما علق لبعضهم أو ذكر لهم متابعات، وهذا هو مسلك الشرط الأعلى للصحيح الذي نهجه البخاري في كتابه "الجامع الصحيح" - كما تقدم بيانه في مقدمة هذا البحث -.
- ونضرب مثلاً لأحد أعيان هذا النوع من الرواة المبتدعة الغلاة، وهو عبّاد بن يعقوب الراوجني.
- ولكي نبين كيفية تعامل البخاري مع عبّاد ابن يعقوب الراوجني في كتابه "الجامع الصحيح"، نبداً بترجمة الراوجني وكلام أئمة الجرح والتعديل فيه، وذلك كما يلي:
- أولاً: ترجمة الراوجني، وكلام أئمة الجرح والتعديل فيه.
- ثانياً: رأي البخاري في الراوجني.
- ثالثاً: مسلك البخاري مع الراوجني في كتبه.
- رابعاً: مسلك البخاري في صحيحه في التعامل مع الراوجني.

(171) وهي: (حديث رقم 120، 307، 623، 865، 922).

(172) (ص: 116).

وقال صالح بن محمد: "كان يشتم عثمان". قال وسمعتة يقول: "الله أعدل من أن يدخل طلحة والزبير الجنة؛ لأنها بايعا علياً، ثم قاتلاه" (177).

قال محمد بن عبد الله الحضرمي: مات في ذي القعدة سنة خمسين ومائتين (178).

قال الذهبي: "وثقه أبو حاتم" (179). وقال ابن حجر: "صدوق رافضي، حديثه في البخاري مقرون بالغ ابن حبان فقال: يستحق الترك من العاشرة. مات سنة خمسين" (180). روى له البخاري والترمذي وابن ماجه.

ثانياً: رأي البخاري في الرواجني:

لم يُصرح البخاري بشيء عن الرواجني، ولم يُخرج له شيئاً في كتبه، وأخرج له حديثاً في الجامع الصحيح مقروناً بغيره، مما يُفيد أنه لا يحتج به، وإنما يروي عنه ما كان متابعاً عليه.

ثالثاً: مسلك البخاري مع الرواجني في كتبه:

لم يُخرج البخاري للرواجني شيئاً في كتبه.

(176) الجرح والتعديل (6/88) والذي فيه: "شيخ" فقط. وما أثبت في تهذيب الكمال (7/283).

(177) تهذيب الكمال (14/178)، والتهذيب (5/109).

(178) التاريخ الكبير (6/44)، وتهذيب الكمال (14/175)، والتهذيب (5/110).

(179) الكاشف (1/532).

(180) التقريب (ص:291).

خامساً: منهج البخاري في صحيحه في التعامل مع الرواة المتدعة.

أولاً: ترجمة الرواجني، وكلام أئمة الجرح والتعديل فيه: ✓ اسمه ونسبه: عباد بن يعقوب الرواجني (173)

الأسدي أبو سعيد الكوفي.

✓ من شيوخه وتلاميذه: روى عن: شريك النخعي، وعباد بن العوام، وعبد الله بن عبد القدوس، وغيرهم. وعنه: البخاري حديثاً واحداً مقروناً، والترمذي، وابن ماجه، وخلق (174).

✓ أقوال الأئمة فيه جرحاً وتعديلاً:

قال الحاكم كان ابن خزيمة إذا حدث عنه يقول: "حدثنا الثقة في روايته المتهمة في رأيه عباد ابن يعقوب" (175). وقال أبو حاتم: "شيخ ثقة" (176).

(173) قال السمعاني: سألت أستاذاً: أبا القاسم إسماعيل بن محمد بن

الفضل الحافظ بأصبهان عن هذه النسبة، فقال: هذا نسب أبي سعيد عباد بن يعقوب شيخ البخاري، وأصل هذه النسبة:

الدواجن بالدال المهملة، وهي جمع: داجن، وهي الشاة التي تسمن في الدار، فجعلها الناس الرواجن بالراء، ونسب عباد إلى

ذلك هكذا، قال: ولم يسند الحكاية إلى أحد، وظني أن الرواجن بطن من بطون القبائل. والله أعلم. ينظر: الأنساب (6/175).

(174) ينظر في ترجمته: التاريخ الكبير (6/44)، والضعفاء للعقيلي (3/366)، والكمال (7/288)، وتهذيب الكمال (14/175)،

والتهذيب (5/109).

(175) تهذيب الكمال (14/177)، والتهذيب (5/109).

الإمام البخاري في إخراج أحاديث "الجامع الصحيح" لكافة رواته من المشهورين بالأصحاب، وغير المشهورين، والمتكلم فيهم، والمختلطين، وأصحاب النسخ الحديثية، والمبتدعة.

3. البخاري سلك في تصانيفه - غير "الصحيح" - ما أدى إليه اجتهاده ونظره في الرجال والعِلل، بينما في كتابه "الجامع الصحيح" سلك مسلك أهل العلم من شيوخه ومن قبلهم مما اتفقوا عليه ولم يختلفوا فيه.

4. إبراز مفهوم "الشرط الأعلى للصحيح"، والفرق بينه وبين "الشرط الأدنى أو الأوسط للصحيح"، وأن الشرط الأوسط: هو شرط المعتدلين من أئمة الجرح والتعديل: كالثوري، وابن مهدي، وأحمد، وابن المديني، وغيرهم، بينما الشرط الأعلى للصحيح هو شرط المتشددين منهم، كمالك، وشعبة، ويحيى بن سعيد، وغيرهم، وأثر هذا الشرط في منهج البخاري في تعامله مع الرواة وأصحابهم في كافة طبقاتهم.

ومن أبرز التوصيات التي يشار إليها:

1. حث الجامعات على تكثيف الدراسات والبحوث في موضوع المسالك التي سلكها البخاري في كتابه "الجامع الصحيح" ومقارنتها بكتبه الأخرى: "كالأدب المفرد"، و"خلق أفعال العباد"، و"رفع اليدين في الصلاة"، وغيرها، وإبراز العناية خلالها بتمييز

رابعاً: مَسَلُّكَ الْبُخَارِيِّ فِي صَحِيحِهِ فِي التَّعَامُلِ مَعَ الرَّوَاجِيِّ:

أخرج البخاري حديثاً واحداً للرَّوَجِيِّ مَقْرُوناً بغيره⁽¹⁸¹⁾، مِمَّا يُفِيدُ عَدَمَ احتجاجِهِ بِهِ.

خامساً: مَنَهَجُ الْبُخَارِيِّ فِي صَحِيحِهِ فِي التَّعَامُلِ مَعَ الرُّوَاةِ الْمُبْتَدِعَةِ الْغَلَاةِ:

مِمَّا تَقَدَّمَ فَإِنَّ الْبُخَارِيَّ لَمْ يَحْتَجَّ بِالرَّوَاجِيِّ الرَّافِضِيِّ الْغَالِيِّ فِي شَيْءٍ مِنْ كِتَابِهِ، وَإِنَّمَا أَخْرَجَ لَهُ حَدِيثاً واحداً فِي الْجَامِعِ الصَّحِيحِ مَقْرُوناً بغيره.

وَكَمَا فَعَلَ الْبُخَارِيُّ مَعَ الرَّوَاجِيِّ، فَإِنَّهُ فَعَلَ ذَلِكَ مع غيره من الرواة المبتدعة الغلاة كأبان بن تغلب، وعباد بن زياد الأسدي، وجابر الجعفي، وغيرهم.

* * *

الخاتمة

الحمد لله حمداً كثيراً طيباً على أن وفَّقني لإتمام هذا البحث، وقد كانت أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

1. أجمع الأئمة من العلماء والمحققين والمبرزين أصحاب الصنعة الحديثية على علو مكانة الإمام البخاري، ومنزلته العلمية، وتلقي كتابه الجامع الصحيح بالقبول.

2. العبقرية العلمية الانتقائية التي حظي بها

(181) صحيح البخاري، حديث رقم: (7534).

د. عبد الوهاب بن عبد العزيز الزّيد: منهجِيَّة البخاري في التّعامل مع الرواة

تاريخ دمشق، لابن عساكر، أبي القاسم علي بن الحسن، 80ج، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر، 1995/1415م.

تاريخ مولد العلماء ووفياتهم، لابن زبير الربيعي، أبي سليمان محمد بن عبد الله، 2ج، تحقيق: د. عبد الله الحمد، دار العاصمة، الرياض، 1410هـ.

تاريخ نيسابور، للحاكم، أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد النيسابوري، تلخيص: أحمد بن محمد النيسابوري، طهران، كتابخانه ابن سينا، عرّبه: د/ بهمن كريمي. ط. د، ت. د.

تذكرة الحفاظ، للذهبي، أبي عبد الله محمد بن أحمد، 4ج، ط/ 1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1419هـ/ 1998م.

تغليق التعليق، لابن حجر، أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر، 5ج، تحقيق: سعيد القزقي، ط/ 1، المكتب الإسلامي، دار عمّار، بيروت، وعمّان، الأردن، 1405هـ.

تقريب التهذيب، لابن حجر، أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد ابن حجر، 1ج، تحقيق: محمد عوامة، ط/ 1، دار الرشيد، سوريا، 1406هـ/ 1986م.

تهذيب الأسماء واللغات، للنّووي، أبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النّووي، 4ج، ط. د، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ت. د.

تهذيب التهذيب، لابن حجر، أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد ابن حجر، 12ج، ط/ 1، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، 1326هـ.

تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزّي، أبي الحجّاج يوسف ابن عبد الرحمن، 35ج، تحقيق: بشار عواد معروف، ط/ 1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1980/1400م.

الشرطين: "الشرط الأعلى للصّحيح" الذي التزمه في صحيحه، والشرط "الأوسط" للصّحيح الذي نهجه في كتبه الأخرى.

2. العناية بالميدان التطبيقي في علم "طبقات الأصحاب" والذي يكثر دورانه والتّنصيص عليه عند أئمّة النقد في كتب علوم الحديث، والسؤال، والعلل، وكتب الجرح والتعديل.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

* * *

المصادر والمراجع

أبو زرعة الرازي وجهوده في السنّة النّبوية، وتحقيق: كتاب الضعفاء، لأبي زرعة الرّازي، 3ج، تحقيق: د. سعدي مهدي الهاشمي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، السعودية، 1402هـ/ 1982م.

الأدب المفرد، للإمام البخاري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ط/ 3، دار البشائر الإسلامية، بيروت، 1409/ 1989م.

التاريخ الأوسط، للبخاري، أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، 4ج، تحقيق: تيسير بن سعد، ط/ 1، دار الرشد، الرياض، 1426/ 2005م.

التاريخ الكبير، للإمام البخاري، أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم، 8ج، بعناية: محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف النظامية، ت. د.

تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت، 16ج، تحقيق: بشار عواد معروف، ط/ 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1422/ 2002م.

- الثقات، لابن حبان، أبي حاتم محمد بن حبان البُستي، 9ج، بعناية: د. محمد عبد المعيد خان، ط/ 1، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند، 1393/1973م.
- الجامع الكبير (السُنن)، للترمذي، أبي عيسى محمد بن عيسى ابن سورة الترمذي، 6ج، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1998م.
- الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، أبي محمد عبد الرحمن بن محمد ابن إدريس الرازي، ط/ 1، الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1271/1952م.
- خلق أفعال العباد، للإمام البخاري، أبي عبد الله محمد بن إسماعيل ابن إبراهيم، تحقيق/ د. عبد الرحمن عميرة، دار المعارف السعودية، الرياض. ط. د، ت. د.
- رفع اليدين في الصلاة، للإمام البخاري، أبي عبد الله محمد ابن إسماعيل بن إبراهيم، تحقيق: أحمد شريف، ط/ 1، دار الأرقم، الكويت، 1404/1983م.
- سؤالات ابن أبي شيبة لعلي بن المديني، لابن المديني، أبي الحين علي بن عبد الله بن جعفر، تحقيق: موفق عبد الله عبد القادر، ط/ 1، مكتبة المعارف، الرياض، 1404.
- سؤالات الأجرى أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل، لأبي داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق، تحقيق: محمد علي العمري، ط/ 1، الناشر: عمادة البحث العلمي بالمدينة المنورة، السعودية، 1403هـ/1983م.
- سير أعلام النبلاء، للذهبي، أبي عبد الله محمد بن أحمد، 25ج، مجموعة من المحققين بإشراف: شعيب الأرنؤوط، ط/ 3، مؤسسة الرسالة، 1405هـ/1985م.
- الشذا الفيح من علوم ابن الصلاح، للأبناسي، إبراهيم بن موسى بن أيوب، 2ج، تحقيق: صلاح فتحي هليل، ط/ 1، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، 1418هـ/1998م.
- شرح علل الترمذي، لابن رجب، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب، تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، 1407/1987م.
- صحيح البخاري، للإمام البخاري، أبي عبد الله محمد ابن إسماعيل، 6ج، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، ط/ 3، دار ابن كثير - اليمامة، بيروت، لبنان، 1407/1987م.
- الضعفاء، للعقيلي، أبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى، تحقيق: مازن السرساوي، ط/ 2، دار ابن عباس، مصر، 2008م.
- طبقات الحفاظ، للسيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، ط/ 1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1403هـ.
- طبقات الحنابلة، لابن أبي يعلى، أبي الحسين محمد بن محمد، 2ج، ط. د، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت. ت. د.
- طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي، تاج الدين عبد الوهاب ابن تقي الدين السبكي، 10ج، تحقيق: د. محمود الطناحي، ود. عبد الفتاح الحلو، ط/ 2، دار هجر للطباعة والنشر، 1413هـ.
- طبقات الفقهاء، للشيرازي، أبي إسحاق إبراهيم بن علي، تحقيق: إحسان عباس، وعناية: محمد مكرم ابن منظور، ط/ 1، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، 1970م.
- الطبقات الكبرى، لابن سعد، أبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع، 8ج، تحقيق: إحسان عباس، ط/ 1، دار صادر، بيروت، 1968م.
- طبقات علماء افريقية، للإفريقي، محمد بن أحمد بن تميم أبي العرب، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط. د.

د. عبد الوهاب بن عبد العزيز الزّيد: منهجيّة البخاري في التّعامل مع الرواة

- العلل ومعرفة الرجال، للإمام أحمد، أبي عبد الله أحمد بن محمد
ابن حنبل الشّيباني، 3ج، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس،
ط/ 2، دار الخاني، الرياض، 1422هـ/ 2001م.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر، أحمد بن علي
ابن حجر، 13ج، عناية: محمد فؤاد عبد الباقي، ومحّب
الدّين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، 1379هـ.
- القراءة خلف الإمام، للبخاري، أبي عبد الله محمد بن إسماعيل،
تحقيق: فضل الرحمن الثوري، المكتبة السلفية، ط/ 1،
1400/ 1980م.
- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، للذهبي،
أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، تحقيق: محمد عوّامة،
ط/ 1، دار القبلة، جدة، السعودية، 1413هـ/ 1992م.
- الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، أبي أحمد عبد الله الجرجاني،
تحقيق: مازن محمد السرساوي، ط/ 1 مكتبة الرشد،
الرياض، 1434هـ/ 2013م.
- الكواكب النّيّرات في معرفة من الرواة الثقات، لابن الكيال،
أبي البركات أحمد بن محمد الخطيب، 2ج، تحقيق: عبد القيوم
عبد رب النبي، دار المأمون، بيروت، لبنان، 1981م.
- لسان العرب، لابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، 15ج، ط/ 3،
دار صادر، بيروت، لبنان، 1414.
- مشاهير علماء الأمصار، لابن حبان، أبو حاتم محمد بن حبان
البُستي، تحقيق: مرزوق علي إبراهيم، دار الوفاء، ط/ 1،
1411هـ/ 1991م.
- معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء،
للعجلي، أبي الحسين أحمد بن عبد الله بن صالح، تحقيق:
عبد العليم البستوي، ط/ 1، مكتبة الدار، المدينة المنورة،
السعودية، 1405هـ/ 1985م.
- المعرفة والتاريخ، للفسوي، أبي يوسف يعقوب بن سفيان، 3ج،
تحقيق: أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة، بيروت،
لبنان، 1401هـ/ 1981م.
- المغني في الضعفاء، للذهبي، أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان،
تحقيق: نور الدّين عتر، ط. د. ت. د.
- ميزان الاعتدال، للذهبي، أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، 5ج،
تحقيق: محمد عرقسوسي، وغيره، ط/ 1، مؤسسة الرسالة
العالمية، دمشق، 1430هـ/ 2009م.
- هدى السّاري، لابن حجر، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني،
د. ط. دار المعرفة، بيروت، 1379هـ.